سيناريوهات مقترحة لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية في ظل تعددية التعليم المصري

إعداد

د/ نجلاء محمد حامد

أستاذ أصول التربية المساعد

كلية الدراسات العليا للتربية – جامعة القاهرة

سيناريوهات مقترحة لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية في ظل تعددية التعليم المصري

د/ نجلاء محمد حامد*

ملخص الدراسة:

سعت الدراسة الحالية إلى تقديم سيناريوهات مقترحة لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية فى ظل تعددية التعليم المصري، واعتمدت الدراسة لتحقيق أهدافها على المنهج الوصفى التحليلي والمنهج الاستشرافى المستقبلى، وخلصت الدراسة إلي غياب وجود الاتساق والتوازن بين نظم التعليم المتعددة فى المجتمع المصرى، وأن تعدد نظم التعليم أدت إلى الإخلال بمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، فالجودة التى تقدمها المدارس الخاصة ومدارس اللغات يقابلها تردى فى العملية التعليمية فى المدارس الحكومية مما يتنافى مع مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، كما أن محاولة خصخصة التعليم أو تخلى الدولة عن تمويله أدى إلى انتكاسة التعليم المصرى والعودة إلى التعليم الطبقى.

وأوصت الدراسة بضرورة النهوض بالتعليم الحكومى ليتقارب فى مستواه مع التعليم الخاص، والتعليم فى مدارس اللغات، وذلك عن طريق الدعم المادى له وحسن إدارته، كما أوصت الدراسة بإنشاء بنك أو مصرف قومى يخصص للخدمات التعليمية، ويتولى جمع التبرعات وتمويل المشروعات التعليمية وتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية.

الكلمات المفتاحية: تكافؤ الفرص التعليمية–التعددية فى التعليم.

* **د/ نجلاء محمد حامد:** أستاذ أصول التربية المساعد–كلية الدراسات العليا للتربية – جامعة القاهرة.

Proposed scenarios to achieve the principle of equal educational opportunities in light of the pluralism of Egyptian education

Dr. Naglaa Mohamed Hamed

Assistant Professor of Fundamentals of Education
Faculty of Graduate Studies for Education
Cairo University

Abstract:

The current study sought to present proposed scenarios to achieve the principle of equal educational opportunities in light of the pluralism of Egyptian education. The study relied on the descriptive analytical approach and the future-oriented approach to achieve its objectives. The study concluded that there is no consistency and balance between the various education systems in Egyptian society, and that the multiplicity of education systems has led to a disruption of the principle of equal educational opportunities. The quality provided by private and language schools is met by a deterioration in the educational process in government schools, which contradicts the principle of equal educational opportunities. The attempt to privatize education or the state's abandonment of its funding has led to a setback in Egyptian education and a return to class education.

The study recommended the need to advance government education to bring it closer in level to private education and education in language schools, through financial support and good management. The study also recommended the establishment of a national bank or bank dedicated to educational services, and responsible for collecting donations and financing educational projects and achieving equal educational opportunities.

Keywords: Equal educational opportunities - pluralism in education.

مقدمة:

ليس التعليم هبة تهبها الدولة لرعاياها، بقدر ما هو حق للإنسان، لذلك ينبغي عدم وضع شروط أو ضوابط تحول بين الأفراد وبين حصولهم على هذا الحق، ومن ثم فعلى الدولة أن تضمن لهم الحد الأدنى من تكافؤ الفرص فيما بينهم، ومن أهم المجالات التى يتضح فيها هذا التكافؤ هو الحق فى التعليم.ويعد هذا الحق من أهم حقوق الإنسان التي استأثرت باهتمام كبير من قبل المنظمات الدولية وذلك لأهميته في بناء شخصية الإنسان وتنمية قدراته واكتساب الخبرات، كما يعتبر الأساس فى تطوير المجتمع وتنميته.

فيُعتبر التعليم أحد أهم مصادر التطور الاقتصادي والاجتماعي إن لم يكن أهمهاعلى الإطلاق، حيث يضَطلع في جميع مراحل التطور بدور كبير في الحد من الفقر، وتحسين توزيع الدخل، وتعزيز الحراك الاجتماعي، وتحقيق رفاهية المجتمعات، كما تعتبر منظومة التعليم الفعالة أداة لتوليد عائد اقتصادي أفضل وتحقيق مستويات نمو مستدامة. (منى البرادعى، ٢٠١٢، ٥٣)

ولقد شغلت قضية تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص والعدالة بين البشر تفكير الناس منذ القدم، والمساواة والعدالة لها مجالات عدة وأحد هذه المجالات بل وأهمها على الإطلاق المجال التعليمى، ومبدأ تكافؤ الفرص التعليمية هو مبدأ يمس قيمة المساواة والعدالة الاجتماعية، وتحقيق ديمقراطية التعليم فى المجتمع، فهو حق إنسانى مشروع لكل الأفراد طبقًا لقدراتهم واستعداداتهم دون النظر إلى خلفياتهم، وهو مبدأ أقرته جميع الأديان السماوية ونصت عليه جميع الدساتير التى صدرت فى العالم، وكذلك جميع المعاهدات الدولية التى وقعت عليها مصر باعتباره أحد أهم المبادىء التى تقوم عليها التربية.(السعيد السعيد بدير سليمان وآخرون، ٢٠٢٠، ٥٣٣)، وهذا المبدأ فى جوهره ليس مجرد تكافؤ فرص القبول فى التعليم، إنما هو تكافؤ فى فرص الاستمرار فى التعليم والتحصيل والدراسة، ويعانى المجتمع المصرى حاليًا من غياب لفلسفة تكافؤ الفرص والعدالة فى التعليم، فى ظل تعدد أنواع التعليم والتوجه نحو التوسع فى المدارس الخاصة بنوعياتها المختلفة، مثل: المدارس الخاصة، ومدارس اللغات، والمدارس الأجنبية، والشهادات الدولية وغيرها من المدارس التى ارتبطت بالفئات الاجتماعية ميسورة الحال، وهذا التفاوت فى تكافؤ الفرص التعليمية وفى تحقيق ديمقراطية التعليم لا يقتصر على التعليم الخاص وإنما طال التعليم الرسمىالحكومى أيضًا، فما زال توزيع المؤسسات التعليمية متميزًا لصالح النخبة على حساب الفئات الأشد فقرًا والأكثر احتياجًا.(عماد صموئيل وهبة، ٢٠١٦، ١٠٤، ١١١، ١٣٢)

إن تسليع التعليم وتحويله إلى سلعة لا يحصل عليها إلا القادرون ماديًا يشكل خطورة على مجتمع فقير نامٍيعانى من ارتفاع نسبة الأمية، كما أن مجانية التعليم بشكلها الحالى لم تعد مقبولة على الإطلاق فى ظل مؤسسات نظامية لا تقدم تعليمًايرضى طالبيه، الأمر الذى أدى إلى تفضيل معظم الأسر المصرية اللجوء إلى إنشاء تعليم غير نظاميموازٍ للحصول على تعليم مقبول لأولادهم، بتكاليف تفوق قدرة الأسر الفقيرة وتهدر مبدأ تكافؤ الفرص والعدل التربوى. (جمال على خليل الدهشان، ٢٠١٨ ، ١٢٦، ١٣٥)

الدراسات السابقة:

تعد الدراسات السابقة منطلقًا مهما لأى بحث علمى بما تقدمه من طريقة معالجة الموضوع محل الاهتمام وما تقدمه من توصيات وما تستخدمه من أدوات، ولذلك تتناول الدراسة هنا بعض الدراسات ذات الصلة بالتعددية فى التعليم المصري، وتكافؤ الفرص التعليمية، وفيما يلى عرض لأهم هذه الدراسات السابقة ذات الصلة والمرتبة ترتيبًا تاريخيًا من الأحدث للأقدم.

أولاً– دراسات تناولت التعددية في التعليم المصري:

وتتمثل فى الدراسات التالية:

١. **دراسة (شيرين علي فرج الله علي، ٢٠٢٢):** استهدفت الدراسة الكشف عما إذا كان لتعددية نظم التعليم دور في إحداث إزدواجية ثقافية داخل المجتمع المصري، ومحاولة وضع إطار نظري يوضح قيم الهوية الثقافية لمرحلة التعليم الأساسي في ضوء التحديات المعاصرة التي تواجه المجتمع المصري بوجه عام، والنظام التعليمي بوجه خاص.

واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي في جمع وتحليل وتفسير الحقائق، كما استخدمت المنهج المقارن، وخلصت الدراسة إلى أن المدارس الخاصة تميزت عن المدارس الحكومية في تنوع أساليب التدريس، وملاءمة البيئة المدرسية، وتوافر تكنولوجيا التعليم، واستخدام المعلمين أسلوب المناقشة والحوار مع طلابهم، إلا أن طلاب المدارس الحكومية يعتزون باللغة العربية عن ذويهم من طلاب المدارس الخاصة، وأوصت الدراسة بضرورة وضع إطار مشترك من المعارف والمهارات في المدارس الحكومية والخاصة لتوحيد مرحلة التعليم الأساسي، وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، والاهتمام بالمنشآت التعليمية الحكومية من حيث جودة مبانيها ومرافقها، وتحديث المناهج، والاهتمام بالأنشطة المدرسية المختلفة.

٢. **دراسة (أماني عمر محمد سيد مصطفى، ٢٠١٨):** استهدفت الدراسة مقارنة الواقع الحالي للفجوة الرقمية في المدارس المصرية (مدارس التعليم الثانوي العام والمدارس الدولية)، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، والمقارن لتعرف ملامح الفجوة الرقمية بين المدارس

السابق ذكرها، وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود تباين واختلاف في المستوى المعرفي والعملي بين المدارس العامة والدولية؛ لعدم مواكبة مدارس التعليم العام الثانوي لاتجاهات التطوير المتعلقة باستخدام التكنولوجيا الرقمية.

٣. **دراسة (أحمد ماهر خليفة، ٢٠١٨):** استهدفت الدراسة تعرف قضية التعددية في نظم التعليم العام المصري، ومخاطرها على الأمن القومي المصري، حيث تتعدد نظم التعليم ما بين تعليم رسمي، خاص، أزهري، ودولي، ويشير مفهوم التعددية إلى التباين والاختلاف بين الأنواع السابق ذكرها في التكلفة المالية، والمحتوى الدراسي، وكفايات المعلمين ودرجة تدريس اللغات العربية والأجنبية، ومنظومة القيم المقدمة للطلاب؛ مما ينتج أجيالًا مختلفة في قيمها وأفكارها وانتماءاتها، وهذا بدوره يمثل خطرًا على الأمن القومي المصري والتماسك الاجتماعي، وذلك في ضوء ما تواجهه الدولة المصرية من مخاطر داخلية وخارجية.

واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، حيث تناولت الدراسة العلاقة بين التعليم والمجتمع، ومخاطر التعددية في نظم التعليم، وتأثيرها على القيم والانتماء، والثقة المجتمعية، كما تناولت الدراسة التطور التاريخي للتعددية في المجتمع المصري، والعوامل التي أثرت في ترسيخ التعددية، والعلاقة بين التعليم والأمن القومي، وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة بين التعددية في التعليم وصناعة التطرف والإرهاب، كما أن التعددية في التعليم المصري، هي أداة في يد العدو الصهيوني يهدد بها الكيان المصري.

٤. **دراسة (علياء عمر كامل إبراهيم فرج، ٢٠٠٩):** استهدفت الدراسة إلقاء الضوء على المشكلات التي تواجه التعليم الأساسي في مصر، وتحديد العوامل والقوى التي أدت للتعدد في التعليم بالحلقة الأولى من التعليم الأساسي بمصر، وكشف الصعوبات التي تواجه تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، ووضع تصور مقترح لمحاولة التغلب على هذه الصعوبات.

واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي في رصد ووصف وتحليل الوضع الراهن للتعليم الأساسي بمصر، كما استخدمت الدراسة المنهج التاريخي لتتبع التطور التاريخي لتكافؤ الفرص التعليمية في الفترة من (١٩٨٥ – ٢٠٠٥).

وخلصت الدراسة إلى أن المجتمع المصري من منتصف السبعينيات قد تعرض لتغيرات اقتصادية وسياسية أثرت على نظامه التعليمي، ومع ظهور التعدد في أشكال التعليم في منظومة التعليم المصري، أدى ذلك إلى الإخلال بمبدأ تكافؤ الفرص، وبدأ يتراجع دور الدولة عن تمويل التعليم العام، وأوصت الدراسة بضرورة النهوض بالتعليم الحكومي، ليتقارب في مستواه مع التعليم الخاص، وذلك من خلال دعمه وحسن إدارته.

٥. **دراسة (باسنت فتحي محمود، ١٩٩٩):** استهدفت الدراسة تعرف القوى والعوامل التي أدت إلى تعدد صيغ وأشكال تعليم المرحلة الأولى في مصر خلال الفترة من ١٩٢٣ – ١٩٩٣، وتتبع نتائج هذه التعددية في بنية المجتمع المصري تعليميًا، وثقافيًا، واجتماعيًا، خلال فترة الدراسة.

واستخدمت الدراسة المنهج التاريخي، من خلال رصد الملامح العامة للمجتمع المصري من ١٩٢٣– ١٩٩٣، على المستوى السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، والثقافي، كما رصدت الدراسة أشكال تعليم المرحلة الأولى في مصر من ١٩٢٣– ١٩٩٣، والتي تمثلت في التعليم الديني، والتعليم الرسمي، والتعليم الأجنبي، والتعليم الحُر، وتوصلت الدراسة إلى أن توحيد تعليم المرحلة الأولى في مصر يُعد ضرورة ملحة لإذابة الفوارق بين أبناء المجتمع المصري؛ لأن التعليم الابتدائي يمثل قاعدة النظام التعليمي، حيث تتكون شخصية المواطن، ومن ثم فإن تزويد التلاميذ في هذه المرحلة بقدر مشترك من الثقافة العامة، يعد ضرورة لتحقيق تجانس المجتمع وتماسكه الاجتماعي.

ثانيا– دراسات تناولت تكافؤ الفرص التعليمية: وتتمثل فى الدراسات التالية:

١. **دراسة (Yalçin, Mücella S., 2023):** استهدفت الدراسة تقييم السياسات الرامية إلى توفير تكافؤ الفرص التعليمية في تركيا، من خلال الكشف عن السياسات والبرامج والمشاريع التي تم تنفيذها لضمان تكافؤ الفرص في التعليم للطلاب المحرومين اقتصاديا في تركيا.

واعتمدت الدراسة على البحث النوعي، وتم الحصول على البيانات من خلال تحليل الوثائق والمقابلات. وتكونت مصادر بيانات الدراسة من وثائق السياسة العليا، والتقارير الوطنية والدولية ونتائج بحوث وإحصاءات التعليم، وآراء الأكاديميين العاملين في هذا المجال.

وأظهرت نتائج الدراسة أن الدولة سعت لتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية لجميع الطلاب في التعليم، إلا أن هناك حاجة لسياسات تحقق العدالة لا المساواة في نظام التعليم التركي، كما أظهرت النتائج أن هناك ٤% من الطلاب ليس لديهم إمكانية الوصول للتعليم الأساسي، وهناك انخفاض في مستوى التعليم في مرحلة ما قبل المدرسة، وهناك اختلافات كبيرة في الوصول للتعليم بين المحافظات في التعليم الثانوي بما يظهر عدم المساواة في الوصول للتعليم في تركيا، كما أن هناك ارتفاعًا في مستوى التسرب والغياب في المدارس الثانوية المهنية، ومعظم الطلاب المحرومين اقتصاديًا يتركزون في هذه المدارس المهنية، وخلصت

الدراسة في نهاية الأمر إلى أن الوضع الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في تركيا يشكل عاملًا حاسمًا في الوصول التعليمي وتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية.

٢. **دراسة (أمل سعيد حباكة، ٢٠٢٢):** استهدفت الدراسة اقتراح مجموعة من المتطلبات لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بمرحلة التعليم الأساسى بمصر فى ضوء خبرة فنلندا، واستخدمت الدراسة لتحقيق أهدافها منهج علمى مناسب تمثل فى المنهج المقارن، وتضمنت نتائجها ما يلى: أن متطلبات تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية فى سياسات القبول تضمنت: توفير التعليم بجودة وكفاءة عالية بمرحلة التعليم الأساسى بمصر لجميع أبناء المجتمع، وتوفير الرعاية الصحية والاجتماعية للتلاميذ، وتوفير الوجبات المدرسية المجانية، والزى المدرسى لتلاميذ الأسر الفقيرة، أما عن متطلبات تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية فى تحقيق المساواة بين الجنسين بمرحلة التعليم الأساسى بمصر، فتضمنت: نشر الوعى بأهمية المساواة بين الجنسين والوقوف على المشكلات التى تقف عقبة أمام تحقيق المساواة بين الجنسين وإيجاد الحلول لها، وتوفير الوعى بين الفتيات وأسرهن بأهمية التعليم، وكيفية التغلب على المشكلات التى قد تواجههن فى سبيل الحصول على هذا التعليم، وتوفير برامج دعم مادى مشروطة بتعليم الفتيات فى الأسر بالمناطق النائية والفقيرة.

٣. **دراسة (فيصل الراوى رفاعى طايع وآخرون، ٢٠٢١):** استهدفت الدراسة تحديد بعض الآليات التربوية المعاصرة لدعم مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، وتقديم بعض المقترحات الداعمة لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية فى مصر، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفى لمناسبته لطبيعة الدراسة، وقد تناولت الدراسة بعض الآليات المعاصرة التى يمكن أن تدعم مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية من أهمها: المدارس التعاونية، ومدارس الجمعيات الأهلية، والكوبونات التعليمية، حيث تقوم هذه الآليات على تدعيم الشراكة المجتمعية بين فئات المجتمع المختلفة، وكذلك تدعيم دور القطاع الخاص فى تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية فى مصر، وقدمت الدراسة عدة توصيات لتدعيم مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية من أهمها: الاهتمام بمرحلة التعليم الأساسى، والحفاظ على الإلزامية فى تلك المرحلة، ووضع برامج تعويضية للطلاب بالمدارس لطبقة الطلاب الفقراء والمشاركة الشعبية لمساندة الدولة فى بناء المدارس وتمويلها، والعمل على تحسين البيئة التعليمية بالمدارس الحكومية وتطوير بنيتها التحتية من فصول وأدوات ووسائل تعليمية، وتطوير أدوات التربية الاجتماعية والرياضية بهذه المدارس، والعمل على زيادة فرص الأنشطة التربوية الصفية واللاصفية بها، والعمل على زيادة مرونة السياسة التعليمية بما يلائم الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفلسفة المجتمع.

٤. **دراسة (صباح صالح الشجراوى، ٢٠٢٠):** استهدفت الدراسة تعرف مستوى تكافؤ الفرص التعليمية من خلال التعليم عن بعد فى ظل جائحة كورونا "كوفيد 19" من وجهة نظر الطلبة، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفى التحليلى، ولتحقيق هدف الدراسة تم بناء استبانة من إعداد الباحثة، حيث اشتملت على ثلاثة مجالات: الأول (المعلم)، والثانى(الأسرة)، والثالث (التقنى)، وتم التحقق من صدق الاستبانة وثباتها، وأجريت الدراسة على عينة عشوائية مؤلفة من (٣٠٠) طالبًا وطالبة من طلبة محافظة الزرقاء فى الأردن، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن الدرجة الكلية لمستوى تكافؤ الفرص التعليمية حصلت على درجة متوسطة، إذ بلغ المتوسط الحسابى (٢,٣١) وحصل مجال الأسرة على درجة مرتفعة وأعلى متوسط حسابى إذ بلغ (٢,٤٦)، ويليه مجال المعلم وحصل على درجة متوسطة بمتوسط حسابى (٢,٢٩)، ويليه مجال التقنى وحصل على درجة متوسطة بمتوسط حسابى (٢,١٨)، وأظهرت نتائج الدراسة أنه لا يوجد فروق ذات دلالة تعزى لمتغير الجنس، ولمتغير البيئة الجغرافية، كما أظهرت أنه (a=.05) دلالة إحصائية عند مستوى دلالة تعزى لمتغير المستوى التعليمى للأهل ولمتغير المستوى المادى (a=.05) يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة للأسرة.

٥. **دراسة (السعيد السعيد بدير سليمان وآخرون، ٢٠٢٠):** استهدفت الدراسة تعرف واقع تكافؤ الفرص التعليمية فى مرحلة التعليم الأساسى بجمهورية مصر العربية، وذلك من خلال رصد ما حققه المجتمع المصرى فى هذا المجال من خلال بيانات تطور أعداد التلاميذ والمدارس والفصول بمرحلة التعليم الأساسى بحلقتيه (الابتدائى والإعدادى)، (مدن وقرى)، (حكومى، خاص)، (بنين وبنات)، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفى، ومن أهم نتائج الدراسة: أنه على الرغم من جهود الدولة نحو تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية فى التعليم إلا أنه هناك الكثير من الصعوبات فى تحقيقه فى مرحلة التعليم الأساسى، وتوصلت الدراسة إلى رصد بعض التحديات التى تحول دون تحقيق ذلك منها: التحديات العنصرية، التحديات الاجتماعية، تحديات ترتبط بالجنس، وتحديات تعود إلى الانتماءات الأيدلوجية أو الحزبية.

٦. **دراسة (OKADA, Akito, 2017):** استهدفت الدراسة تعرف مدى تحقيق تكافؤ الفرص فى تعليم اليابان وإسهامه فى عملية الإصلاح التعليمى بها، حيث الاهتمامات العديدة التى تتعلق بمدى عدم تحقق تكافؤ الفرص مما أدى إلى وجود خلل بشكل عام فى المجتمع اليابانى، حيث أصبحت الوظائف الدائمة تقتصر على هؤلاء الخريجين من جامعات مرموقة ومن أسر ذات دخل عالٍ، كما استهدفت تعرف التكوين التاريخى لمفهوم تكافؤ الفرص والذى

يتماشى مع سياسة اليابان التعليمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى الألفية الجديدة، وتوصلت الدراسة لمجموعة من النتائج منها: أن مبدأ تكافؤ الفرص فى اليابان أصبح مطبقًا بشكل جوهرى فى اليابان بعد عام ١٩٤٥، وأوضحت الدراسة من خلال إطارها النظري الجهود الإصلاحية للتعليم اليابانى الحالية وتأثيرها فى تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية بين الأطفال من ذوى الخلفيات الأسرية المختلفة.

٧.**دراسة (Jennifer M. Hein, 2017) بعنوان: دعوى في البحث عن فرصة تعليمية.**

استهدفت الدراسة تسليط الضوء على مسئولية الدولة تجاه ضمان العدالة والفرص للطلاب الأكثر ضعفًا فى الدولة وأولئك الذين يعانون من الفقر، وتسليط الضوء على أجندة التغيير للمعلمين والقادة، وصناع السياسات، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفى، وتوصلت الدراسة إلى أن التعليم هو حق دستورى مكفول لجميع الأطفال ويجب علينا توفير فرص تعليمية تتجاوز الحد الأدنى لها، ولابد من الحرص على تحقيق الوعود بالمشاركة الفعالة مع الحكومات، وتبادل الأفكار لإيجاد فرص النجاح، وفرصة لمستقبل مشرق فى التعليم الذى من خلاله يدرك الأفراد قدرتهم على المساهمة فى الإنتاج، فالتعليم هو أهم الأدوات لتخفيف حدة الفقر.

٨.**دراسة (Carmen B.Moreno, 2016)**: استهدفت الدراسة تعرف واقع تحقق مبدأ تكافؤ الفرص ومدى مراعاة السياسة التعليمية بمدارس ألبرتا لهذا المبدأ مع ذوى الاحتياجات الخاصة، حيث يشعر أولياء الأمور بقلق شديد حيال مستقبل أبنائهم الوظيفي. كما هدفت إلى تعرف أهم التشريعات التى صدرت والتى تؤكد على حق هذه الفئة من الطلاب فى حصولهم على كافة الفرص التعليمية التى تمكنهم من اللحاق بالعمل مستقبلًا، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفى لملاءمته لطبيعة الدراسة، وتوصلت لمجموعة من النتائج أهمها: وجود العديد من التشريعات والقوانين التى تدعم مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية لجميع الطلاب وفئة ذوى الاحتياجات الخاصة بوجه خاص بمدارس ألبرتا.

٩. **دراسة (عماد صموئيل وهبة، ٢٠١٦)**: استهدفت الدراسة وضع تصور مستقبلي لمتطلبات تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية في مرحلة التعليم الأساسي من خلال الشراكة المجتمعية (دراسة ميدانية)، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وتمثلت أدوات الدراسة في استبانة، واشتملت الدراسةعلى التحليل النفسي لمفهوم تكافؤ الفرص التعليمية ومدلولاتها الحديثة، ومظاهر الخلل بمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية في المجتمع المصري، ومفهوم الشراكة المجتمعية في التعليم، وفلسفة الشراكة المجتمعية في تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، وأهمية الشراكة المجتمعية في تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية، وأشارت الدراسة إلى مبادئ الشراكة المجتمعية في مجال تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية، وأشكال الشراكة المجتمعية،

واستعرضت الدراسة بعض النماذج والصيغ الدولية الرائدة في علاقة الشراكة المجتمعية بتكافؤ الفرص التعليمية، والسمات والمبادئ المشتركة في النماذج الدولية في مجال علاقة الشراكة المجتمعية بتكافؤ الفرص التعليمية، وتوصلت نتائج الدارسة إلى وجود قصور في مشاركة الأحزاب في تنمية الوعي بالمسئولية الوطنية وتكافؤ الفرص التعليمية في المجتمع المصري، وقصور تبني الأحزاب السياسية لقضايا التعليم وتكافؤ الفرص التعليمية من خلال ندواتها أوصحفها أو وسائل إعلامها أوبرامجها الانتخابية، وكذلك وجود كثير من المعوقات لدور الشراكة المجتمعية في تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية في المجتمع المصري.

١٠. **دراسة (Mara WestlingAllocli, 2007):** استهدفت الدراسة الكشف عن واقع تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية فى التعليم قبل الجامعى بالسويد وارتباط تحققه بالقوانين والتشريعات التى تم إقرارها، كما استهدت الدراسة الكشف عن العوامل العامة والخاصة المؤثرة فى النظام التعليمى بالسويد وتحديد المعوقات والتسهيلات التى يمكن أن تعيق أو تحقق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية فى ضوء السياسات الموضوعة لكل الطلاب، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفى ومنهج المسح الاجتماعى، وكشفت عن عدة نتائج منها: وجود جهود مبذولة من قبل النظام المدرسة السويدى، بشأن تفعيل وتأكيد مبدأ تكافؤ الفرص بين الطلاب، ويؤكد ذلك التقارير الواردة فى الهيئة الوطنية للتعليم.

التعليق على الدراسات السابقة:

- بعد الاطلاع على الدراسات السابقة اتضح أن هناك اهتمامًا كبيرًا بتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص فى التعليم، كما أشارت الدراسات السابقة إلى وجود تعددية فى التعليم المصري، واتفقت الدراسة الحالية مع معظم الدراسات السابقة في استخدامها للمنهجالوصفي، إلا أن الدراسة الحالية استخدمت مع المنهج الوصفى، المنهج الاستشرافي.
- اختلفتالدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في تناولها للعناصر التالية: تعرف أنواع التعليم في مصر، تعرف خصائص ومبادئ وفلسفة تكافؤ الفرص التعليمية، تعرف دور الدولة فى تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، وضع سيناريوهات مقترحة لتقليل الفجوة في تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية.
- استفادت الدراسة الحالية بشكل كبير من الدراسات السابقة العربية والأجنبية فى تحديد مشكلة الدراسة الحالية ومنهجها ، والإفادة منها فى إعداد الإطار النظرى، وتفسير نتائج هذه الدراسة وربطها بنتائج الدراسات السابقة ذات الصلة.

مشكلة الدراسة:

إن العدالة وتكافؤ الفرص التعليمية من القضايا المحورية التى تقع على قائمة أولويات الحكومات والأسر، خاصة وأن هناك الكثير من المعوقات التى تواجه ذلك، فما زالت المدارس الحكومية فى المجتمع المصري تعانى من انخفاض المستوى التعليمى ومن تكدس الطلاب داخل الفصول، وفى ذات الوقت ينعم الملتحقونبالتعليم الخاص بمزايا متعددة نتيجة لالتحاقهم بمدارس متميزة ؛ ولذا فقد زاد إقبال أولياء الأمور على إلحاق أبنائهم بالمدارس الخاصة التى تحقق لهم ما يرغبون فيه من تعليم أبنائهم تعليمًا جيدًا، وهذا فى حد ذاته انتهاكًا لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية.فالتعليم الخاص مهما خلصت نواياه فإنه يهدف إلى المنفعة الخاصة، كما أنه أداة للإبقاء على حصر الامتيازات في فئات معينة، على نحو يهدد النسيج الاجتماعي.

وقد جاءت نتائج الدراسات السابقة مؤكدة علي وجود العديد من التحديات والمعوقات التي تحول دون تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية في التعليم المصري فأشارت دراسة شيرين علي ٢٠٢٢ إلي افتقاد التعليم المصري بأنواعه المختلفة لإطار مشترك من المعارف والمهارات يجمع بين المدارس الحكومية والخاصة لتوحيد نظام التعليم بمرحلة التعليم الاساسي وتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية، تحديث المناهج والاهتمام بالانشطة التعليمية.وأشارت دراسة علياء عمر ٢٠٠٩ لوجود العديد من الصعوبات التي تعوق تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية في التعليم المصري والتي ترجع لتراجع دور الدولة في تمويل التعليم الحكومي والنهوض به ليقارب مستوي التعليم الخاص.وأضافت دراسة Yalcin 2023 ضرورة وجود سياسات وتشريعات حكومية لتحقيق العدالة وتكافؤ الفرص التعليمية في النظام التعليمي الرسمي لتعويض الطلاب من الاسر ذات الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية المتدنية.وأكدت دراسة أمل سعيد ٢٠٢٢ علي توفير تعليم بجودة وكفاءة عالية لجميع أبناء المجتمع دون تمييز لتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية.

وأوضحت دراسة امل سعيد ٢٠٢٢ أن متطلبات تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية تستوجب توفير سياسات وتشريعات تساعد علي تقليص الفجوة بين فئات المجتمع في الخدمات التعليمية فضلا عن توفير برامج دعم حكومية واهلية تقدم خدمات تعليمية للطبقات المحرومة والاشد احتياجا.

ومما سبق يتضح وجود فجوة كبيرة بين الخدمات التعليمية المقدمة للمتعلمين في النظام التعليمي المصري ترجع في الاساس للتعددية في النظم التعليمية مما يقلص من فرص تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بين ابناء المجتمع المصري مما يستوجب التصدي لها بوضع مجموعة من السيناريوهات المقترحة للتصدي لتلك القضية.

ومن ثم فإن مشكلة الدراسة الحالية تتمثل في معرفة مظاهر الخللوالتحديات التي تؤثر عليتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليميةفي التعليم المصري بهدف وضع سيناريوهات مقترحة لمواجهتها والحد منهافى ظل التعددية القائمة فى التعليم المصري.

وللتصدى لهذه المشكلة تسعى الدراسة الحالية للإجابة عن السؤال التالى:

كيف يمكن تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية فى ظل تعددية التعليم المصري؟

ويتفرع من هذا السؤال الأسئلة التالية:

- ما أشكال التعددية فى التعليم المصري؟
- ما الإطار المفاهيمى لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية؟
- ماالجهود المصرية المبذولة لتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية في التعليم المصري؟
- ما السيناريوهات المقترحةلتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية فى ظل تعددية التعليم المصري؟

أهداف الدراسة:

تنطلق الدراسة فى تحديد أهدافها بناءً على مشكلتها، وما تم تحديده بها من تساؤلات، ليأتى هدفهاالأساسى متمثلًا فى:

- تعرف أشكال التعددية فى التعليم المصري.
- تعرف الإطار المفاهيمى لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية.
- تعرف الجهود المصرية لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية.
- وضع سيناريوهات مقترحة لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية فى ظل تعددية التعليم المصري.

أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها من خلال تعرضها لقضية تكافؤ الفرص التعليمية فى مصر خاصة فى ظل تعددية التعليم، وما تمر به البلاد من تحول نحو اقتصاد السوق والخصخصة وما يترتب عليه من تحولات هيكلية فى الاقتصاد وتغير فى دور الدولة الراعية.

ويمكن تحديد أهمية الدراسة فيما يلى:

- قد تفيد الدراسة المسئولين عن التعليم فى مصر ومسئولى التخطيط التربوى واقتصاديات التعليم والمهتمين بقضايا التعليم، وذلك بإرشادهم إلى بعض معوقات تكافؤ الفرص التعليمية فى مصر وسبل التغلب عليها.

- قد يستفيد من نتائج هذه الدراسة وزارة التربية والتعليم بأجهزتها ومستوياتها المختلفة والأجهزة المسئولة عن تطوير التعليم والنهوض بمستوى العملية التربوية التعليمية.
- يمكن أن تسهم نتائج هذه الدراسة في فتح المجال أمام الباحثين لإجراء المزيد من الدراسات حول تكافؤ الفرص التعليمية من وجهة نظر الفاعلين المختلفين(مدراءالمدارس، المعلمون).
- تأمل الباحثة أن تسهم الدراسة في تحسين تكافؤ الفرص التعليمية في وزارة التربية والتعليم باعتماد معايير واضحة معلنة، وملزمة للجميع.

منهج الدراسة:

يعتبر المنهج أهم وسيلة يعتمد عليها فى الدراسة فهو " طريقة من طرق التحليل والتفسير بشكل علمى للوصول إلى أغراض محددة لوضعية اجتماعية معينة أو طرقية لوصف الظاهرة المدروسة وتطورها كميًا عن طريق جمع معلومات مقننة عن المشكلة وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسة الدقيقة ". (صلاح الدين شروخ، ٢٠٠٣ ، ١٤٦ – ١٤٧)

واعتمدت الدراسة على:

١-**المنهج الوصفى التحليلى:**حيث تستهدف الدراسات الوصفية تقرير خصائص المشكلة، وجمع البيانات والمعلومات حول المشكلة محل الدراسة بطريقة تمكن من تحليلها كميًا وكيفيًا للوصول إلى تفسير علمى وحلول للمشكلة محل الدراسة. (إسماعيل محمد الفقي وآخرون، ٢٠١٢ ، ٣٥)

٢-**المنهج الاستشرافى المستقبلى:** هو "منهج يقوم بإجراء مجموعة من التنبؤات "السيناريوهات" التى تفترض الواقع تارة والمأمول تارة أخرى مهما كانت طبيعة الصور المأمول فيها دون أن تنتهى إلى قرار بتحقيق أى من هذه الصور". (سحر محمد محمد حرب، ٢٠١٥، ١٨٢)

مصطلحات الدراسة:

تتمثل أهم مصطلحات الدراسة فى المصطلحات التالية:

- تكافؤ الفرص التعليمية:

ويمكن تعريف تكافؤ الفرص التعليمية إجرائيًا: توفير فرص تعليمية متساويةبين جميع المتعلمينبحيث لا يكون للوضع الاقتصادى أو الاجتماعى تأثير فى فرص الفرد فى الوصول إلى المستوى التعليمى الذى يتناسب مع قدراته ومواهبه وإنجازه التعليمى.

- التعددية في التعليم:

ويمكن تعريفها إجرائيا بأنها:عبارة عن تعدد أشكال التعليم المصري ما بين الحكومي والخاص والدولي، مما ينتج عنه تفاوت فى الخدمات المقدمة، والفرص التوظيفية المتاحة لصالح

التعليم الخاص والدولي، بما يؤثر على تعميق الفجوة بين الطبقات فى المجتمع، والإخلال بمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية.

خطوات السير في الدراسة:

تسير الدراسة الحالية وفق مجموعة من الخطوات، بدأت بعرض المقدمة، والدراسات والأبحاث ذات الصلة الوطيدة بموضوع الدراسة الحالية، ثم استعراض مشكلة الدراسة وتساؤلاتها وأهدافها وأهميتها ومنهجها والمصطلحات المستخدمة فيها، ثم تناولت الدراسة الإطار النظرى الخاص بها في ثلاثة محاور رئيسة يتم عرضها على النحو التالي:

- **المحور الأول:** التعددية فى التعليم المصري.
- **المحور الثانى:** الإطار المفاهيمى لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية.
- **المحور الثالث:** الجهود المصرية في تحقيق تكافؤ الفرص في التعليم.
- **المحور الرابع:** سيناريوهات مقترحة لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية فى ظل تعددية التعليم المصري.

وبعد هذا العرض للإطار المحدد للدراسة، يمكن فيما يلى تناول الإطار النظري للدراسة بشيءٍ من التفصيل.

الإطار النظري للدراسة:

سيناريوهات مقترحة لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية فى ظل تعددية التعليم المصري، ويشمل ذلك المحاور التالية، والتى يمكن تناولها فيما يلي بشيء من التفصيل.

المحور الأول- التعددية في التعليم المصري:

١- **المفهوم:** لعل من أهم تعريفاتها ما يلي:

-هى عبارة عن وجود أكثر من نظام تعليمى فرعي، ما بين تعليم رسمي وتجريبي وخاص داخل النظام التعليمي العام، بحيث يختلف كل نظام عن الآخر من حيث الجودة وكفاءة المباني المدرسية، كثافة الفصول، واختلاف المصروفات الدراسية، والمناهج، ولغة التعليم، والتفاوت الشديد بين الخدمات التى يقدمها كل نظام فرعي مما يؤثر إما بالإيجاب أو بالسلب على الطلب الاجتماعيلنوعية التعليم المقدم فى تلك المدارس. (إيناس أبو المجد أمين محمد، ٢٠٢٣، ٢٢)

-وتعرف بأنها عبارة عن وجود أكثر من نظام تعليمي فرعي بمراحل التعليم المصري قبل الجامعي، وتختلف تلك الأنظمة فى مكوناتها، وإمكاناتها المادية والبشرية، مما ينتج عنه

تباين فى إعداد متعلميها، بما يؤدي للإخلال بتكافؤ الفرص التعليمية.(مها محمد عبد القادر، ٢٠١٠، ١٦٠)

٢- أشكال التعددية فى التعليم المصري:

إن التعليم هو الأساس فى أى مجتمع، فمن خلاله يتحقق مبدأ تكافؤ الفرص فى المحتمع، وتتحقق العدالة الاجتماعية، وتذوب الفوارق بين الطبقات، ولقد أتاحت الدولة المصرية ظهور أنماط تعليمية متعددة، الأمر الذى أفرز تعددية لا مبرر لها سوى انسحاب الدولة من تقديم تلك الخدمة التعليمية المهمة، مما أسهم فى تكريس التمايز بين أبناء المجتمع الواحد، فهذه مدارس خاصة، وتلك دولية، وأخرى رسمية، الأمر الذى يقترب بنا إلى تدمير هويتنا الثقافية خاصة فى ضوء عدم قدرة الوزارة على الإلمام بكل ما تقدمه تلك المؤسسات السابقة لأبنائنا من ثقافات مغايرة، فضلًا عن الاستنزاف الاقتصادى لمدخرات كثير من الأسر المصرية.(إيمان العربى محمد النقيب، ٢٠١٦، ٥١، ٥٥ ، ١٠٢)

وفى ضوء المتغيرات العالمية والمجتمعية، شهد النظام التعليمى فى مصر وجود أربع منظومات تعليمية تتباين أنماطها وفلسفتها ومناهجها فى التعليم منها: التعليم الحكومى، التعليم الخاص، التعليم الدينى الذى يتبع الأزهر والمؤسسات الدينية الأخرى، ثم التعليم الأجنبى على مختلف توجهاته وانتماءاته من حيث المناهج والفلسفة التعليمية، وعلى ذلك فإن التحدى الذى يواجه التعليم المصرى والمجتمع، يظهر فيما يمكن أن تتيحه هذه التشكيلة المتباينة من المدارس فى ثقافات ومفاهيم وتصورات المواطنين من ذوى الأصول والمواقع الاجتماعية والاقتصادية المختلفة وفرص التوظيف المفتوحة أمامهم. (علياء عمر كامل إبراهيم فرج، ٢٠١٠، ٣٤٣-٣٤٤)

فبدلًا من أن يؤصل التعليم لمبدأ الجدارة، ويقلل من التفرقة الطبقية فى المجتمع من خلال توفير المعرفة والمهارة للفقراء والأغنياء على حد سواء، فأصبح يؤصل لمنح طبقة الصفوة ما يعزز وجودها وتميزها عن باقى الطبقات، وكذلك تعميق التفاوت الاجتماعي والاقتصادي فى المجتمع، وهذا له مخاطره التى لا تُحمد عقباها، وعلى الرغم من الجهود التى تبذلها الحكومات المصرية لتطبيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية إلا أن هذا المبدأ بدأ يتراجع عما كان عليه من قبل فى إطار من التزايد المستمر فى تحول المجتمع نحو فلسفة الاقتصاد الحر، والأخذ بآليات السوق، واستمرار تخفف الدولة من أعباء الإنفاق على التعليم، وانعكس هذا كله على التعليم. (أيسم سعد محمدى محمود، ٢٠١٧، ٢٤٢-٢٤٣)

وفيما يلي عرض لأنواع وأشكال التعليم المختلفة في مصر:

١-**تعليم حكومى (رسمي):** ويتمثل فىمدارس مكدسة بالتلاميذ، وفقيرة فى مواردها وإمكاناتها التعليمية. (حامد عمار، ٢٠٠٨، ١٦٤)، مع عدم وجود رقابة ومتابعة لضبط سير العملية التعليمية بها، وقد تحول التعليم بها من كونه محركًا اجتماعيًا وسببًا للخروج من دائرة الفقر إلى الدخول فى دائرة إعادة إنتاج الفقر حيث أصبح التعليم يحمل معظم الأسر نفقات باهظة لتنفق على تعليم أبنائها. (إيناس محمد فتحى غزال، ٢٠١٦، ١٦٥)

٢-**تعليم حكومى بمصروفات (تجريبى):** وقد أنشئت هذه المدارس التجريبية بهدف التوسع فى تدريس اللغتين الإنجليزية والفرنسية على نسق المدارس الخاصة للغات، وتسعى إلى تحقيق أهداف التعليم قبل الجامعى، وتعمل هذه المدارس وفق نظام اليوم الكامل مع زيادة الحصص المقررة لتدريس اللغات الأجنبية(عماد صموئيل وهبة وآخرون، ٢٠٢٠، ١٩١٧-١٩١٨)، وذلك مقابل رسوم إضافية توفر من خلالها خدمات إضافية تختلف عن المدارس الحكومية الأخرى التى تدرس المناهج باللغة العربية وهو ما يعد نوع من المساس بمجانية التعليم، كما يعد مظهرًا من مظاهر التفاوت فى نوعية التعليم الذى يعتمد على القدرة المالية للأسرة، فقد كانت تسمية "المدارس التجريبية" بهذا الاسم مجرد مسمى إذ لم يكن هناك " تجريب " وإنما كانت "خدعة قانونية للتحايل على مجانية التعليم" (عفاف محمد جايل، ٢٠١٩، ٣٢٤-٣٢٥)، (سعيد إسماعيل على، ٢٠١٥، ١٩٥).

وقد انفردت جمهورية مصر العربية بإنشاء هذه المدارس، والتي تم تغيير مسماها من المدارس التجريبية الرسمية للغات إلى المدارس الرسمية للغات، وزاد الإقبال عليها، مما دفع الدولة للتوسع فى إنشاء هذا النوع من المدارس والتي تقدم خدمات تعليمية وتربوية لشريحة كبيرة من المجتمع (الطبقة المتوسطة)، ويتم فيها تدريس اللغات بمصروفات أقل بكثير من المدارس الخاصة، ولبت احتياجات المجتمع، وخففت من الضغط عن مدارس اللغات الخاصة التى كانت تشهد إقبالًا من أولياء الأمور ذوى الدخول المرتفعة. (صبري الأنصاري إبراهيم على وآخرون، ٢٠١٦، ١٦١-١٧٠)

ويتضح مما سبق، أن هناك نظامين للتعليم فى مصر داخل التعليم الحكومى، فمن يستطيع أن يدفع مقابل الوسائط التعليمية المتطورة والمبانى المجهزة سوف يحصل على مستوى تعليمى جيد، ومن لا يملك أن يدفع مقابل الخدمات التعليمية المتميزة، فالنتيجة مستوى تعليمى ردىء.

والمتتبع لنظام التعليم الحكومى الراهن فى مصر، يمكن أن يقف على أهم الملامح التى توضح سحب الثقة منه والتى من بينها كما جاء في دراسة: (إيناس محمد فتحى غزال، ٢٠١٦، ١٥٤-١٥٦)

- إن نظام التعليم الحكومي فى مصر –خاصة فى مرحلته الأساسية– غير مستقر ويفتقد الأسلوب العلمى.
- إن نظام التعليم الحكومي فى مصر لا يحقق العدالة الاجتماعية.
- لم تعد المدارس الحكومية فى مرحلتى التعليم الأساسى بشقيه الابتدائىوالإعدادى، وكذلك مرحلة التعليم الثانوى تمثل عامل جذب لانتظام الطلاب فى الدراسة بل عامل طرد، بالإضافة إلى عدم وعي أولياء الأمور، وكذلك الطلاب بأهمية الذهاب إلى المدرسة.
- الافتقار إلي تخصيص ميزانية مناسبة للتعليم وخاصة فى مرحلة التعليم قبل الجامعى، حيث وجهت الدولة اهتمامها وميزانيتها للسياسات التنموية والمشروعات الاستثمارية.
- أفسح التعليم الحكومي الساحة، لتزايد أعداد المدارس الأجنبية، مثل: المدارس الفرنسية والإنجليزية والألمانية والإيطالية وغيرها، وهى مدارس تعتمد على مناهج أجنبية تستورد من البلد الذى تحمل اسمه وتصريحه، وطلاب تلك المدارس عادة ما يكونوا من القادرين نظرًا لمصروفاتها الباهظة، ومن ثم أصبحت هذه المدارس ملجأ لكثير من أبناء الطبقة الوسطى الذين يقتطعون من قوت يومهم لتوفير مستقبل أفضل لأبنائهم مما يدل على سحب الثقة من المدارس الحكومية.
- مساهمة التعليم الحكومى فى تخريج أجيال من العاطلين.

ومن ثم فإن هذا الواقع المرير للمدارس الحكومية فى مصر يحتم على الدولة التحرك لتعديل وتغيير هذه الأوضاع المتدنية للتعليم الحكومي، لا سيما وأن فلسفة التعليم فى البلاد العربية –ومنها مصر– تقوم على اعتبار التربية والتعليم أمرًا منوطًا بالدولة، بحكم أنها القادرة على تحقيق مبدأ تكافؤ فرص التعليم للجميع ؛ لأن قدرات الدولة أكبر من قدرة المواطن مهما كان زمانًا ومكانًا.(بكير حاج سعيد، محمد بومانة، ٢٠١٨، ٤٢٥، ٤٣٤)، وهذا الأمر ترتب عليه أن أصبح التعليم الخاص جزءًا من المنظومة التربوية.

٣-**التعليم الخاص:** أصبح واقعًا ملموسًا لا يمكن تجاهله أو التقليل من شأنه، كما أصبحت المدارس الخاصة ظاهرة تعليمية تستحق الدراسة والبحث والتقويم، وقد تزايدت أعدادها من سنة لأخرى يقبل عليها نسبة ليست بالقليلة، وتؤثر فى المنظومة التعليمية برمتها، كما أن التوسع فى إنشائها يؤدى إلى الإخلال بمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، وكذلك الإخلال بمبدأ التزام الدولة بمجانية التعليم. (عماد صموئيل وهبة، ٢٠١٩، ٢، ٩)، ويعرف التعليم الخاص

بأنه: نقل مستويات التعليم من الدولة إلى القطاع الخاص، مما يؤثر على عدد كبير من شرائح المجتمع، وفيه يتم تحويل الأنشطة غير المربحة إلى أنشطة مربحة، وبالتالى فإن هذه المدارس تحتفظ بحقها فى تحديد الطلبة الذين يلتحقون بها، ويتم تمويلها كليًا أو جزئيًا عن طريق فرض رسوم التعليم على الطلبة بدلًا من الاعتماد على التمويل الحكومى.(مشيرةمحمدحسن العشري، ٢٠١٦، ٩٨٤-٩٨٥)

وتصنف هذه المدارس: إلى مدارس خاصة عربى، وأخرى لغات، وأخرى تدرس مناهج ذات طبيعة خاصة (دولية) تختلف فيما بينها طبقًا للمنطقة السكنية التى تتواجد فيها والمستوى الاجتماعى الاقتصادى لأولياء الأمور بها، ومن ثم نجد تباينًا ضخمًا فى الاستثمارات التى يتم ضخها فيها، والمصروفات التى يتم تحصيلها من الطلاب، حيث تبدأ هذه المصروفات من عشرات الآلاف من الجنيهات للطالب الواحد فى بعض المدارس والأقسام، وتصل فى البعض الآخر إلى مئات الآلاف. (الهلالى الشربينى الهلالى، ٢٠١٨، ٢٣١)

وترتبط زيادة اللجوء إلى التعليم الخاص بسيادة أيدلوجية الخصخصة، وهى أيدلوجية تتجه إلى تخفيض وتقليل الإنفاق على التعليم وزيادة دور القطاع الخاص فيه؛ لتضاؤل قدرة الدولة على توفير التعليم المتميز لكافة الأفراد بالمستوى المناسب الذى ينبغى تحقيقه؛ لذلك بدأ أولياء الأمور يهربون بأبنائهم من المدارس الحكومية إلى المدارس الخاصة (ولاء محمد رضا حافظ أبو حسين، ٢٠١٩، ٦٥)، ويرى البعض أنه فى ظل خصخصة التعليم سوف تتاح الفرصة لأولياء الأمور لاختيار أفضل المدارس لأبنائهم، كما أن المعلمين والإداريين سوف يبذلون فى ظل خصخصة التعليم أقصى جهد للاحتفاظ بالتلاميذ، ومن ثم الحفاظ على وظائفهم.

(Robert , B. and Others , 2015 , 16)

ومما سبق يتضح، وجود مدارس تعليمية تجارية تكرس ظاهرة التقسيم الاجتماعى بالفعل، وتنسف مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية من الأساس حيث تقدم الخدمة التعليمية لمن يملك ويقدر وليس لصاحب الجدارة العلمية.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك العديد من الأشكال والأنماط فى المؤسسات التعليمية الخاصة التى يقوم القطاع الخاص بالاستثمار فيها سواء بشكل منفرد أو التعاون مع الحكومة، منها ما يلى: (رانيا السيد بيومى وآخرون، ٢٠١٧، ٨٧١)

- مدارس تعليمية خاصة من قبل الأفراد أو المؤسسات وهى تسعى إلى الربح بشكل رئيس.
- مدارس دينية خاصة، وتخضع لبعض الجمعيات الإسلامية والمسيحية، وتقدم نوعية تعليمية ذات توجهات دينية.

- مدارس أجنبية، وتتبع فى مناهجها وأساليب تدريسها الدول التى تنتمى إليها باستثناء اللغة العربية والدراسات الاجتماعية والدين.
- مدارس تشرف عليها جهات خارجية سواء بريطانية أو أمريكية أو غيرها، وتقدم شهادات معتمدة من هذه الدول الأجنبية.
- مدارس لغات: وتدرس معظم مناهج الحكومة باللغة الإنجليزية، وتضاف اللغة الفرنسية أو الألمانية أو تدرس المنهج الحكومى باللغة الفرنسية واللغة الإنجليزية كلغة ثانية. (مشيرة محمد حسن العشرى، ٢٠١٦، ٩٨٥)
- مدارس المعاهد القومية: وتعد نوعًا من مشاركة المجتمع المدنى فى العملية التعليمية، فكل مدرسة تعتبر جمعية تعاونية تعليمية مستقلة، ويسهم أولياء الأمور فى إدارة جمعيتهم، وهي مدارس لا تهدف للربح حيث تقدم خدمة تعليمية جيدة مع مصروفات منخفضة تتلاءم مع شريحة كبيرة من المجتمع المصرى، ويستطيع من خلالها القادرون من الطبقة الوسطى تعليم أبنائهم. وتتمثل أهمية هذا النوع من التعليم فى تجسيد المشاركة المجتمعية واللامركزية باعتبارها الحل الأنسب؛ للحفاظ على التوازن بين القطاع الخاص والمدارس الحكومية. (بثينة عبد الرؤوف رمضان، ٢٠١٩، ٦–٧)

ومن الجدير بالذكر، أن التعليم الخاص أسبق وجودًا في مصر من التعليم الرسمي، وعلى الرغم من الدور الذي يقوم به التعليم الخاص، إلا أن بعض مدارسه بدلاً من أن تقدم خدمة تعليمية متميزة لأبنائها، سعى أصحابها في معظم الأحيان إلى تحقيق المزيد من الكسب المادي، ولو على حساب العملية التعليمية، مما جعل الكثير منها محاطًا بعدة مشكلات منها: العجز في بعض المعلمين، والتجهيزات الفنية، والوسائل التعليمية، ومشكلات أخرى تتعلق بالمباني والمرافق والمصروفات الدراسية، وغير ذلك من مشكلات، ولعل من الأمور التى أدت إلى ظهور التعليم الخاص كمشارك فى العملية التعليمية مع التعليم الحكومي، ما يلي:

- عجز الحكومات عن تمويل التعليم، نتيجة لمحدوديه مواردها المالية من جهة، والطلب المتزايد على التعليم في جميع مراحله من جهة أخرى، وهذا مادفع بالقادرين من المواطنين إلى بذل الجهد الجماعي لإنشاء مدارس خاصة، إلى جانب رغبتهم في تحقيق الربح المادي.
- الرغبة في تخفيف الضغط على التعليم العام، وخلق المنافسة بينهما في تقديم خدمة تعليمية أفضل. (آمال على حسن، ٢٠١٩، ٤٢–٤٣، ٤٩)

وختامًا وبعد مرور عقود من السنوات على تجربة التوسع فى إنشاء المدارس الخاصة فى مصر، أصبح من الضرورى مراجعة ما تحقق من هذه التجربة وفقًا للسياسات والفلسفة

والأهداف التى أنشئت من أجلها، ودراسة ما تفرضه هذه المدارس من تحديات ومسارات ثقافية وتربوية، وتأثير هذه التجربة وانعكاسها فى مجال التعليم فى المجتمع المصرى.

٤-**التعليم الأزهرى:** وهو تعليم مستقل عن التعليم الحكومى، وتشرف عليه مؤسسة الأزهر، وله مناهجه، وإدارته، وتمويله الخاص، وقد تم تطوير البرامج الأزهرية بحيث تضم برامج التعليم العام، بالإضافة إلى تعليم الفروع الإسلامية المختلفة.(عبد العزيز أحمد محمد داود وآخرون، ٢٠٢٠، ٢٨٥)

٥-**التعليم الفنى:** ويتضمن أربعة مجالات مختلفة هى المجال (الصناعى، الزراعى، التجاري، والفندقي) ويشمل التعليم الفني نظام الثلاث سنوات، والتعليم المهنى، والمتقدم نظام الخمس سنوات، ويلعب التعليم الفنيوالمهني دورًا أساسيًا فى تشكيل المهارات الفنية والتقنية للعاملين بما يمكنهم من مواكبة المستجدات وتطوراتها المستمرة، وبما يتلاءم مع متطلبات سوق العمل. (ألبرت سيف حبيب وآخرون، ٢٠١٤، ٤٠)

وبناء على ما سبق، فالتعليم النظامى فى مصر- بصورته الراهنة-هو تعليم لصالح الأثرياء، وتعليم للقلة، مما أدى إلى انتهاك مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، وحرمان الفقراء وذوى الدخل المحدود من الحصول على فرص متكافئة فى التعليم، والذى يحتكره أبناء الأغنياء، الأمر الذى جعل التعليم حقًا لمن يملك أن يدفع أكثر، وكل ذلك يمثل عقبة أمام تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية، ذلك المبدأ الذى نص عليه الدستور المصري لينال الفقراء حقوقهم.

وقد نصت المادة (٢٦) من وثيقة الإعلان العالمى لحقوق الإنسان على أن التعليم حق لكل شخص، وأن يكون للآباء حق اختيار نوع التعليم الذى يعطى لأولادهم. United Nation, (2015,58)

وفي ضوء هذا التنوع والتعددية في النظام التعليمي المصري نجد أنفسنا أمام تساؤل خطير وهو هل يمكن أن يتحقق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية لكل مصري وفقا لقدراته وأمكاناته في ظل هذه التعددية؟ وهي القضية التي سيتناولها المحور الثاني بالتحليل.

المحور الثانى: الإطار المفاهيمى لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية.

إن التعليم ضرورة اجتماعية وإنسانية، وإتاحته للجميع فى كل المستويات لا ينفصل عن تحقيق متطلبات الجودة المطلوبة، كما أن الجودة لا ينبغى أن تدفع إلى التمييز الاجتماعى من خلال اقتصار التعليم على فئة أو جماعة، ولكن يلزم أن تكون متاحة للجميع حتى يتحقق تكافؤ الفرص الضامن للعدل الاجتماعى. (جمال على الدهشان، ٢٠١٩، ٢٧)، وفيما يلي عرض تفصيليللإطار المفاهيمى لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، من حيث المفهوم، والفلسفة، ومعايير

تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، جهود الدولة المصريةفى تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، والتحديات والمعوقات التي تحول دون تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية.

أولاً– مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية:

وفى هذا الإطار يمكن استعراض بعض المفاهيم الخاصة بتكافؤ الفرص التعليمية من خلال وجهات النظر المختلفة.

لقد تعددت تعريفات تكافؤ الفرص التعليمية، ولعل من أهمها ما يلي:

- "توفير فرص تعليمية متكافئة لتنمية قدرات واستعدادات ومواهب كل فرد إلى أقصى مايمكن أن تصل إليه هذه القدرات والاستعدادات والمواهب، بغض النظر عن الأحوال المادية للفرد أوالمستوى الاجتماعي والاقتصادي له". (أسماء أحمد خلف حسن، ٢٠١٩، ٤٥٨)
- "إتاحة الفرصة المتساوية أمام جميع الأطفال للالتحاق بالمدرسة بهدف اكتساب المعارف والمهارات ؛لتحمل المسؤوليات في مجتمعهم ووطنهم، ويسعى مبدأ تكافؤ الفرص في ميدان التربية والتعليم إلى تعميم التعليم ومجانيته، وإعطاء فرص متساوية لكافة أبناء الوطن الواحد بغض النظر عن أصولهم الاجتماعية والاقتصادية".(صباح صالح الشجراوى، ٢٠٢٠، ١٢٨)
- "توفير فرص تعليمية متكافئة لكل فرد بما تسمح به استعداداته وقدراته، بصرف النظر عن المستوى الاقتصادى والاجتماعى، بمعنى أن يستطيع كل فرد أن يجد الفرص التعليمية المناسبة لميوله واتجاهاته، وأن يتعلم إلى أقصى حد تؤهله له قدراته واستعداداته بصرف النظر عن وضعه الاقتصادى أو الاجتماعى أو الدينى أو كونه ذكرًا أو أنثى". (جمال على الدهشان، ٢٠١٩، ٢٦)
- "توفير فرص تعليمية متكافئة لتنمية قدرات واستعدادات ومواهب كل فرد إلى أقصى ما يمكن أن تصل إليه هذه القدرات والاستعدادات والمواهب، بغض النظر عن الأحوال المادية للفرد أو المستوى الاجتماعى والاقتصادى له". (حنان أحمد محمد رضوان وآخرون، ٢٠٢٠، ٥٠٠)
- "إتاحة الفرص التعليمية تبعًا لميول المتعلمين واتجاهاتهم بحيث يصل كل فرد إلي أقصى ماتوصله إليه ميوله وقدراته، وتكون له حرية اختيار نوع التعليم ومستواه وفق إمكانياته وقدراته الشخصية وليس وفق طبقته الاجتماعية وإمكانياته الاقتصادية أو أصوله الوراثية واتجاهاته السياسية أوجذوره العرقية". (أميرة محمد محمد إبراهيم حسين الأمير وآخرون، ٢٠٢٠، ١٦– ١٧)

- "إتاحة الفرص المتساوية أمام جميع الأطفال للالتحاق بالمدرسة قصد اكتساب المعارف والمهارات، لتحمل المسؤوليات في مجتمعهم ووطنهم، ويسعى مبدأ تكافؤ الفرص في ميدان التربية والتعليم إلى تعميم التعليم وإلزاميته ومجانيته، وتبني التقويم الموضوعي والعدل في المعاملة، وإعطاء فرص متساوية لكافة أبناء الوطن الواحد بغض النظر عن أصولهم الاجتماعية والاقتصادية". (مملكة البحرين، وزارة التربية والتعليم، ٢٠٢١، ١٢)
- "أن يستطيع التلميذ أن يجد الفرص التعليمية المناسبة لميوله واتجاهاته وأن يتعلم إلى أقصى حد تؤهله له قدراته واستعداداته". (عمرو محمد حامد عيسى وآخرون، ٢٠١٢، ٦٣)
- "تعزيز الاعتراف بالحق فى التعليم والتعلم، وتهيئة الظروف المناسبة لممارسة هذا الحق فى التعليم والتعلم؛ لتلبية الاحتياجات المتطورة والأهداف الإنمائية للدول.(Unesco, 2022, 8)
- "تلك الفرص التى تتيح للأفراد اكتساب المعرفة والمهارات، وتنمية القدرات دون تمييز". (Zalta et.al. , 2017, 2)
- " تلك الفرص التى تسمح للأفراد بالاستفادة الكاملة من التعليم والتدريب بغض النظر عن خلفيتهم الشخصية أو الاجتماعية أوالاقتصادية ؛ فالجنس أو الأصل العرقى أو الخلفية الأسرية لا تمثل عقبات أمام النجاح التعليمى ".(Stosich , 2012 , 15)

مما سبق يتضح أن تكافؤ الفرص التعليمية هو مفهوم واسع لا يقتصر على تحقيق التكافؤ في الالتحاق بالتعليم فحسب، بل يشمل التكافؤ في الخدمات التعليمية، وتحقيق التكافؤ الاجتماعي، وكذلك التكافؤ في الحصول على الفرص الوظيفية المناسبة، وتنمية مهارات الفرد وفقًا لقدراته وإمكاناته.

كما يلاحظ من المفاهيم السابقة أنها تؤكد على أن مجتمع الجدارة والاستحقاق يجب أن يسود، بحيث لا يكون للطبقة الاجتماعية والاقتصادية تأثير على نوعية التعليم ومستواه ومراحله، وإنما ذلك يخضع للقدرات والمواهب والكفاءة، ودرجة الإنجاز التعليمى.

ويكتنف مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية فى الأدب التربوى والاجتماعى الكثير من الغموض؛ بسبب تداخله مع مفاهيم أخرى؛ لأنه يتحدد وفقًا لطبيعة السياق الذى يرد فيه والأيدلوجية التى تحويه ومجالات استخدامه، ومن المفاهيم التى يتداخل معها مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية ما يلي: (حسين مجبل الرشيدى وآخرون، ٢٠١٢، ٦٠٠-٦٠١)

١. **مفهوم الحق في التعليم:** يرتبط مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية بفكرة تساوى المواطنين كافة فى الحصول على حق الالتحاق بالتعليم بصرف النظر عن المستوى الاجتماعى

والاقتصادى والجنس، وحقه فى مواصلة تعليمه للمراحل الأعلى طالما كانت ميوله وقدراته واستعداداته تسمح بذلك.

٢. **المساواة في التعليم:** يرتبط مفهوم المساواة بمفهوم العدالة وحق كل فرد فى تلقى التعليم، وهكذا فتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية يعد مدخلًا مهمًا نحو تحقيق المساواة.

٣. **الإنصاف في التعليم:** (أيسم سعد محمدى محمود، ٢٠١٧، ٨) وعلى الرغم من أن البعض يستخدم الإنصاف التعليمي كمرادف لتكافؤ الفرص التعليمية، إلا أن هناك من الباحثين من يفرق بين الإنصاف والمساواة المطلقة في تكافؤ الفرص التعليمية، حيث يرى هذا الفريق أن الإنصاف في التعليم يعني توفير التعليم الجيد للأفراد على قدم المساواة فيما يتعلق بالإمكانات والبرامج ومحتويات التدريس وإن كانت النتائج غير متكافئة، وعليه فالإنصاف التعليمي يعمل على تحقيق المنافسة العادلة بين الأفراد ثم بعد ذلك كل فرد يمكن أن يتميز عن غيره في إطار المجتمع الذي يعيش فيه.

ثانيًا–مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية من وجهة نظر الفلسفات والمدارس الفكرية المختلفة:

يعد مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية من المفاهيم التى تم تفسيرها بأشكال مختلفة تبعًا للمذاهب والمدارس الفكرية المتباينة، وتبعًا لفلسفة كل مدرسة، ويمكن بيان ذك فيما يلى: (عمرو محمد حامد عيسى وآخرون، ٢٠١٢، ٦٧–٦٨)

- **المفهوم المحافظ:** والذي ساد فى مختلف الدول الصناعية حتى الحرب العالمية الأولى، ويرى أن الله منح كل فرد الاستعدادات التى تتلاءم مع الفئة العمرية والطبقة الاجتماعية التى ينتمى إليها منذ ولادته، لذلك على كل فرد ليس فقط أن يستفيد مما وهبه الله بل عليه أن يرضى به، وعلى هذا فإن تكافؤ الفرص التعليمية تبعًا لهذا المفهوم، يعنى أن الطبقة الاجتماعية التى ينتمى إليها الفرد هى المحدد للقدرات التى يمتلكها، وبذلك يكون أصحاب المواهب والقدرات ممن ينتمون إلى الطبقات الراقية هم الأجدر بالتمتع بالفرصة التعليمية.
- **المفهوم الليبرالى:** ويفترض أن كل طفل يولد ولديه مقدار شبه ثابت من الكفاءة والذكاء، ويجب تشكيل النظام التعليمى بشكل تزول معه العوائق الخارجية أمام الطلاب القادرين عقليًا من أبناء الطبقات الدنيا، ونتيجة لذلك بدأت المجانية فى التعليم كوسيلة للتغلب على العائق الاقتصادى، كما بدأت الدول المختلفة تعمل على إنشاء المدارس بأنواعها المختلفة فى مختلف أنحاء البلاد للتغلب على العوائق الجغرافية.
- **المفهوم الراديكالى:** وينحصر هذا المفهوم فى ثلاثة اتجاهات متباينة فى علاج مشكلة تكافؤ الفرص التعليمية.

الأول: يتجه إلى اعتماد تربية تعويضية، خصوصًا فى إطار دور الحضانة ورياض الأطفال.

الثانى: يدعو إلى تغيير مجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

الثالث: يدعو إلى تقديم مساندة تربوية شاملة.

ثالثًا– فلسفة تكافؤ الفرص التعليمية:

مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية من المبادىء الراسخة لدى معظم القائمين على السياسة التربوية فى العالم، وهذا المبدأ له فلسفته الواضحة وركائزة الأساسية التى يقوم عليها، ومن الأسس التى يقوم عليها: إعادة توزيع المكاسب التعليمية على أسس تربوية وعلى أساس القدرة، بغض النظر عن العوامل الأخرى، فينبغى أن تعتمد نتيجة الممارسات التعليمية على الموهبة وقدرات الفرد واختياراته بعيدًا عن قدراته الاقتصادية ومكانته الاجتماعية، وفلسفة تكافؤ الفرص التعليمية تنبع من أن حق التعليم مكفول قانونيًا ودينيًا وإنسانيًا دون تفرقة لأى سبب، وتوفير هذا الحق بفرص متكافئة ووصوله للجميع يضمن استقرار المجتمع والسلامة بين أفراده، كما يضمن العدل من جانب كل أفراده من أجل رفعة المجتمع وتقدمه.(فيصل الراوى رفاعى طايع وآخرون، ٢٠٢١، ٣٠٠)

ولا يعنى تكافؤ الفرص التعليمية فقط المساواة فى حق التعليم لكل الأفراد، بل الأهم من هذه المساواة المساواة فى الفرص التى تمكن الطالب من التخرج والنجاح، ومن ثم فإنه يتضمن بالإضافة إلى التكافؤ فى فرص القبول والالتحاق تكافؤًا فى فرص الاستمرار فيه والنجاح والتحصيل والإنجاز، إذ إنه لا خير فى إتاحة فرص متساوية فى مرحلة من مراحل التعليم بدون توافر المدخلات التى تمكن التلاميذ من النجاح والاستمرار فى الدراسة، والاستفادة مما يقدم لهم من خبرات، وكذلك حقه فى الحصول على فرصة متكافئة مع غيره فى شغل الوظيفة التى تتفق مع الشهادة الدراسية أو الدرجة الجامعية الحاصل عليها. هذا ومن الخطأ التوهم بأن تكافؤ الفرص الدراسية يظهر فقط على أبواب التعليم، حيث يمكن أن تبرز – فى داخل المؤسسة التعليمية نفسها – فروق وتمايزات نتيجة ما بين الطلاب من فوارق اجتماعية وتمايز اقتصادى سواء أكان ذلك بصورة مقصودة أم غير مقصودة.(حنان أحمد محمد رضوان وآخرون، ٢٠٢٠، ٥٠٨)

وترتكز فلسفة تكافؤ الفرص التعليمية على مجموعة من المنطلقات، منها:

- أن لكل طالب الحق فى الحصول على خدمة تربوية متميزة ومتكافئة مع أقرانه، مع مراعاة احترام الفروق الفردية والاجتماعية والاقتصادية للطلاب، وإتاحة فرص متكافئة لهم داخل

المدرسة وذلك من خلال إزالة أشكال التميز بينهم سواء كانت على أساس عرقى أو جنسى أو اجتماعى فى ظل ظروف من المساواة فى عدالة الفرص لجميع الطلاب.

- أن يكون الاختلاف فى معاملة الطلاب فقط على أساس مدى الجدارة والكفاءة ومدى الحاجة للمساعدة فتوحيد المعاملة فى ظل غير ذلك يصبح أمرًا غير عادل.(السعيد السعيد بدير سليمان، ٢٠٢٠، ٥٤٦–٥٤٧)
- الإيمان بقيمة الفرد، بحكم كونه إنسانًا واعتباره غاية فى ذاته وليس وسيلة لغاية أخرى.
- الثقة فى ذكاء الفرد، وإمكانية تنميته وتطويره.
- عدم ترك الفرد بعد انتهائه من تعليم معين، دون توفير عمل ومستقبل آمن له، الأمر الذى يستلزم وضع الخطط والتصورات التى تكشف عن آفاق جديدة للعمل ومعرفة الاحتياجات المطلوبة دون الوقوف عند تخريج متعلمين فقط.
- السعى إلى رفع الكفاية الإنتاجية للأفراد، وترقية مستوى أدائهم؛ ليكونوا أكثر قدرة على الإنجاز، وأكثر قدرة على تحقيق أهداف المجتمع الذى يعيشون فيه. (عمرو محمد حامد عيسى وآخرون، ٢٠١٥، ٦٧)

رابعًا– معايير تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية: (أسماء أحمد خلف حسن، ٢٠١٩، ٤٦٢–٤٦٣)،

وتتمثل أهم هذه المعايير فيما يلي:

- المساواة في الالتحاق بالتعليم :يستند هذا المعيار إلي أن تكون هناك فرص متساوية للأفراد فى الالتحاق بالتعليم.
- المساواة في المشاركة التعليمية :تعد المساواة في المشاركة التعليمية لجماعات من أصول اجتماعية متباينة واحدة من أهم معايير المساواة في الفرص التعليمية.
- المساواة في النتائج التعليمية: يعني أن الأعضاء الذين يمثلون الطبقات الاجتماعية المتباينة يحصلون على نتائج تعليمية متشابهة طوال مسارهم التعليمي، ويفترض هذا المستوى أن تحقيق المساواة في الفرص التعليمية تظهر في إمداد الفرد بالمهارات والسلوكيات والاتجاهات التي تسهم في إيجاد شباب منتج.
- المساواة في التأثيرات التعليمية على فرص الحياة: ويعني ذلك أن هناك علاقة قائمة بين توزيع الدخل وبين المستوى التعليمي الذي يمكن أن يصل إليه أفراد المجتمع، والذي ينبغي أن يكون متاحًا لجميع الأفراد الوصول إليه.

وفى ذات السياق، ترى دراسة(عمر محمد محمد مرسى، ٢٠١٧، ٢٠٠) أن تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية لا بد وأن يستند على المعايير التالية:

- الاستفادات التعليمية المتساوية، من حيث مخرجات التعليم، والمعرفة، والمهارات، والتى ينبغي أن تكون متاحة فى المدارس العامة كما فى المدارس الخاصة.
- المعاملة التعليمية المتساوية المتكافئة، حيث يراعى أن تكون الإجراءات والممارسات متكافئة فى كل المؤسسات التعليمية سواء عامة أو خاصة على كافة المستويات.
- التكافؤ فى توزيع الموارد والتسهيلات، خاصة التسهيلات التدريسية والتعليمية، مثل: الكراسى، المنضدات، حجرات الدراسة، الوسائل التعليمية، المعامل، المعدات، والكتب.
- تكافؤ فرص الوظيفة لأكبر عدد من الأفراد، من خلال إيجاد فرص عمل لعدد كبير من الأفراد المتعلمين ذوى الكفاءة.

المحور الثالث– جهود الدولة المصرية فى تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية:

وسيتضمن هذا المحور الآتي:

١– الجهود الحكومية التشريعية.

٢– آليات لدعم الجهود الحكومية لتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية في التعليم المصري.

انتبهت مصر مبكرًا لأهمية التعليم وتحقيق تكافؤ الفرص فيه ولضمان ذلك قامت السياسة المصرية بوضع العديد من الأسس لضمان إتاحة فرص التعليم كاملة لجميع أفراد الشعب علي قدم المساواة، وقد تعددت مظاهر ذلك الحرص في تبني العديد من السياسات، مثل: مجانية التعليم، الإلزام، وتوفير تعليم جيد للجميع وغيرها كما سيتضح.

١– الجهود الحكومية التشريعية:

تحرص الدولة المصرية على توفير فرص التعليم المتكافئة لكافة أبناء الشعب، حيث أصبح الالتحاق بالمدارس الابتدائية إلزاميًا فى دستور ١٩٢٣، وكفل ذلك أيضًا قانون التعليم المصرى، حيث نصت المادة (١٥) من قانون التعليم رقم (١٣٩) لسنة ١٩٨١، على أن التعليم الأساسى حق لجميع الأطفال المصريين الذين يبلغون السادسة من عمرهم، وتلتزم الدولة بتوفيره لهم، ويلتزم الآباء وأولياء الأمور بتنفيذه وذلك على مدى تسع سنوات دراسية. (رئاسة الجمهورية، قانون التعليم رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١)

وقد أكدت الخطة الاستراتيجية لتطوير التعليم قبل الجامعى (٢٠٠٧/٢٠١٢) على تحقيق فرص متكافئة لجميع الطلاب المصريين للحصول على تعليم عالٍ الجودة يمكنهم من أن تكون لديهم القدرة على التفكير العلمى، الإبداعى، النقدى والمستقل، وكذلك التعلم مدى الحياة، التسامح، والتزود بالمهارات اللازمة التى تمكنهم من أن يكونوا مواطنين فعالين فى مجتمع

عالمى دائم التغيير. (وزارة التربية والتعليم لتطوير التعليم قبل الجامعى ٢٠٠٧/٢٠١٢، ٢٠٠٦، ٥)

وتعميقًا لسياسة تكافؤ الفرص التعليمية قامت وزارة التربية والتعليم بإصدار القرار الوزاري رقم (٣٥٤) بتاريخ ٢٠١٢/٩/١٢ في شأن إنشاء وحدة تكافؤ الفرص بوزارة التربية والتعليم بمصر، ومن ثم انشاؤه في المديريات والادارات إلي ان اصبح الان في جميع المدارس وحدات مصغرة لتكافؤ الفرص ن ويتكون القرار من خمس مواد توضح اختصاصات الوحدة (نشر ثقافة المواطنة وحقوق الانسان وخاصة مبدا تكافؤ الفرص، كما تعمل علي حصر مشكلات التلاميذ والعاملين الناتجة عن التميز حسب الجنس أو الدين أو الأصل أو الخلفية الاجتماعية أو الاقتصادية، ودراستها واقتراح الحلول لها، كما تعمل علي حصول المرأة علي حقوقها في البرامج التدريبية والتثقيفية والاجتماعية والترفيهية، وهذا بعد تطبيق مثل هذه القرارات.

وعند رصد جهود مصر في تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية فقد اختص دستور جمهورية مصر العربية ٢٠١٤ بست مواد بداية من المادة (١٩) حتي المادة (٢٥) وجاء فى مادته (١٩) أن "التعليم حق لكل مواطن، وتلتزم الدولة بتوفيره وفق معايير الجودة العالمية، وهو إلزامى حتى نهاية المرحلة الثانوية أو ما يعادلها، وتكفل الدولة مجانيته بمراحله المختلفة فى مؤسسات الدولة التعليمية" هذا بالإضافة للمواد التي اختصت بحق الطفل في التعليم المبكر فجاء بالمادة (٨٠) " أن لكل طفل الحق في التعليم المبكر في مراكز الطفولة حتي السادسة من عمره" كما جاء في المادة (٨١) " أن الدولة تلتزم بضمان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والأقزام صحيًا واقتصاديًا واجتماعيًا وثقافيًا وترفيهيًا ورياضيًاوتوفير فرص العمل لهم، مع تخصيص نسبة منها لهم، وتهيئة المرافق العامة والبيئة المحيطة، وممارستهم جميع الحقوق السياسية، ودمجهم مع غيرهم من المواطنين، إعمالًا لمبادئ المساواة والعدالة وتكافؤ الفرص". (دستور جمهورية مصر العربية، ٢٠١٤، ١١-٢٢)

كما أكدت الرؤية الاستراتيجية لمصر ٢٠٣٠ على أن يكون التعليم بجودة عالية متاحًا للجميع دون تمييز فى إطار نظام مؤسسى كفء وعادل يسهم فى بناء شخصية متكاملة لمواطن معتز بذاته، مستنير، مبدع، مسئول، يحترم الاختلاف، فخور بوطنه، وقادر على التعامل التنافسى مع الكيانات إقليميًا وعالميًا.(وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى، ٢٠١٥، ٣٢)

ووفقًا لرؤية مصر في إصلاح التعليم قبل الجامعي وتحقيق جودته جاءت الخطة الاستراتيجية ٢٠١٧ للتعليم قبل الجامعي والتي أكدت علي تبني ثلاث سياسات رئيسية للارتقاء بالعملية التعليمية وهي: (الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي، ٢٠١٧، ٢)

- إتاحة فرص متكافئة لجميع السكان في سن التعليم خاصة الالتحاق بالتعليم الأساسي.

- تقليص الفجوة بين الجنسين في التعليم، والاهتمام بالتعليم في الريف ومواجهة ظاهرة التسرب.
- تحسين جودة فعالية الخدمة التعليمية، من خلال توفير منهج معاصر وتكنولوجيا موظفة بكفاءة وأنشطة تربوية رياضية وغير رياضية، ومعلم فعال وقيادة فعالة، وفرص للتنمية المهنية المستدامة.

ويتوافق مبدأ تكافؤ الفرص مع أهداف وغايات التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠م، فالغاية (٤ – ٥) تنص على "القضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم، وكفالة تكافؤ فرص الوصول إلى جميع مستويات التعليم والتدريب المهني للفئات الضعيفة، بما في ذلك الأشخاص ذوى الإعاقة، والأطفال الذين يعيشـــون في ظروف صعبة بحلول عام ٢٠٣٠". (اليونسكو، ٢٠٢٠، ٧).

ولقد تبنت الدولة فى سياستها التعليمية أهداف استراتيجية منها: الإتاحة وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية: من خلال توفير فرص تعليمية للطلاب فى جميع المراحل، من خلال بناء المدارس، والاهتمام بالطفولة، والتنسيق والتعاون مع مختلف الهيئات الحكومية والخاصة والمجتمع المدنى والجهات الدولية. (عمر محمد محمد مرسى، ٢٠١٧، ١٨١).

إلا أنه علي الرغم من كافة الجهود الحكومية فقد أتضح عدم كفايتها للتصدي للتباين الذي أوجدته التعددية في أنواع التعليم المصري مما استوجب دعم الجهود الحكومية ببعض الآليات لتفعيل تلك الجهود.

آليات لدعم الجهود الحكومية لتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية في التعليم المصري:

وهناك من يضيف مجموعة من الآليات الداعمة لتحقيق تكافؤ الفرص التعليميةعلي النحو التالي:

فقد جاءت دراسة (علياء عمر كامل، ٢٠١٠، ٣٤٩) ببعض الآليات من بينها :

- النهوض بالتعليم الحكومي وجودته ليتقارب مع التعليم بمدارس اللغات عن طريق الدعم المادي والتطور الإداري.
- توحيد المناهج التعليمية بكافة أنواع المدارس مع التأكيد علي توفير فرص نمو متكاملة للدارس المصري تحقيقًا لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية.
- زيادة المخصصات المالية لقطاع التعليم وبخاصة في المناطق الأشد احتياجًا.

فقد أضافت دراسة (فيصل الراوي رفاعي وآخرون، ٢٠٢١، ٣٠١– ٣٠٥) مجموعة من الآليات المعاصرة لدعم مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية ومن بينها:

- **الكوبونات التعليمية:** وهي شهادات رسوم دراسية تصدر من وكيل الحكومة ويعاد صرفها من قبل المدارس التي يختارها الطاب حكومية أو خاصة، وهي بذلك تعد آلية تمويل حكومية تمنح للفرد في يده كمستند يقدم للمدرسة التي يرغب فيها كبديل للمصاريف الدراسية وهي آلية تضمن وصول الدعم التعليمي إلي مستحقيه، وهي تتميز بأنها تنظم التمويل والدعم المقدم من الدولة للتعليم وتقليل الهدر منه، كما أنها تدعم تكافؤ الفرص التعليمية، وهي بذلك تساعد علي توفير بديل تمويلي جيد يساعد في تحسين نوعية التعليم في المدارس الحكومية والخاصة علي السواء.
- **مدارس الجمعيات الأهلية** : هي مؤسسات تعليمية تنشئها الجمعيات الأهلية لأهداف غير ربحية، تتمثل فى توفير الخدمات التعليمية للمناطق والطبقات التي لاتصل إليها.
- **المدارس التعاونية:** وهي مدارس لتجويد الخدمة التعليمية من خلال المشاركة المجتمعية يتم تمويلها من خلال الأسهم وتخضع لإشراف وزارة التربية والتعليم، ولعل مايميز هذه المدارس عن المدارس الخاصة أنها لا تهدف للربح بل تقتصر على الرسوم التي تحصلها لضمان جودة واستمرارية عمليات التعليم والتعلم بها.
- **التعليم المدمج:** وهو دمج الفصول الدراسية مع الإنترنت لتعليم الطلاب دون الحضور للمدرسة، وهو تعليم يؤمن تكافؤ الفرص الدراسية في أوقات الكوارث والأزمات كجائحة كورونا.
- **التحول لنظام المؤسسة المنتجة** : والمدرسة المنتجة يمكن أن تدعم مبدأ تكافؤ الفرص من خلال استغلال أرباح المشروعات التي تقوم بها المدرسة لدعم الطلاب غير القادرين وتحسين الخدمات التعليمية المقدمة لهم.
- **الأوقاف التعليمية:** يتموقف مؤسسات وشركات إنتاجية لتمويل تعليم غير القادرين من أبناء الطبقات محدودة الدخل، وفي مصر تم إنشاء صندوق (تحيا مصر) كنموذج يمكن أن يحتذي به في الخدمات التعليمية.
- **بوالص التأمين والسندات التعليمية** : والتي يقوم بشراؤها أولياء الأمور لصالح تعليم أبنائهم وتسد قيمتها علي أقساط ميسرة، ويتم سداد كامل قيمتها إلي مؤسسات التعليم.

وعلي الرغم من كافة الجهود التي تبذلها الدولة لتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية لأبنائها إلا أنها تواجه بالعديد من التحديات والمعوقات التي تقلل من فرص تحقق ذلك والتي يمكن إيضاحها في الآتي:

التحديات والمعوقات التي تحول دون تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية.

إن تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية له انعكاساته الإيجابية على الفرد والمجتمع، حيث يساعد على تنمية المجتمع، وتقوية العلاقات بين أفراده، ويقلل من النزاعات والخلافات التي تنتج عن الشعور بفقدان الحقوق الشرعية للأفراد، وغياب العدالة والمساوة فيما بينهم، كما يوفر فرصًا متكافئة بين الأفراد، ويساعدهم على الإبداع والتميز فى الدراسة، وإبراز المواهب التي من شأنها أن تدفع المجتمع للأمام. (صباح صالح الشجراوى، ٢٠٢٠، ١٣٠).

وعلى الرغم من هذه المميزات والآثار الإيجابية التى يحققها تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، إلا أن هناك مجموعة من التحديات والمعوقات تحول دون تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية فى المجتمع، والتى يتمثل أهمها فيما يلى(النور عبد الرحمن محمد خير، ٢٠١٦، ٢١-٢٢):

- **المعوقات الاقتصادية:** وتتمثل فى عجز الأشخاص عن الحصول على الخدمة التعليمية ذات التكلفة العالية، ونتيجة لذلك يصبح أصحاب الثروات المالية والنفوذ الاقتصاديهم فقط القادرون على الاستفادة من التعليم، وبذلك يوظفون التعليم لصالحهم من خلال احتكار الوظائف والأعمال التى تتطلب الدراية والخبرة المتخصصة، وهذه الظاهرة منتشرة فى المجتمعات الرأسمالية.
- **المعوقات الاجتماعية:** ويقصد بها تلك القيود التى يضعها المجتمع أمام بعض فئاته للحصول على فرص تعليمية، وتتصل تلك القيود بالتركيب الطبقى فى المجتمع الذى تنتظم فيه فئات المجتمع وفق مميزات تتمتع بها فئة دون أخرى، وهذه الظاهرة منتشرة فى المجتمعات الرأسمالية التى تتخذ من أبناء الطبقات الاجتماعية أساسًا لتوزيع فرص التعليم، فيحصل عليها أبناء الطبقات الاجتماعية المسيطرة، بينما يحرم أبناء المجتمعات الفقيرة من العلم والوظائف العليا.
- **المعوقات التمييزية:** وهى العراقيل التى توضع أمام بعض أبناء المجتمع الذين يمثلون عنصرًا معينًا أو قومية معينة أو جالية أجنبية.
- **معوقات تتعلق بالجنس:** ويقصد بذلك المجتمع التقليديالذى يحرم التعليم على البنت، بينما يمنحه للولد مبررًا ذلك؛ بأن مكان البنت هو البيت، وقد تسبب هذا الاتجاه الرجعى المتخلف من حرمان نصف المجتمع من أن ينال حظه فى التعليم.

وهناك من يضيف إلى المعوقات السابقة ما يلى: (عفاف محمد جايل فرغلى، ٢٠١٩، ٣٢٨-٣٣٣)

- **تعدد أنواع التعليم:** حيث يتوزع الطلاب فى مصر بين أربعة أنواع هى:(حكومي –أزهري – خاص – أجنبي)
- وجود مناطق محرومة من التعليم الأساسى.
- **التوزيع غير العادل للمعونات الدولية للتعليم الابتدائى:** ففى عام ٢٠٠٤ بلغت نسبة هذه المعونات ٤١.٢ مليون بما يمثل ٥.٦% من إجمالى المعونات الخارجية، ولكن لم يتم التوزيع الجغرافى للمعونات بصورة عادلة وفقًا لنسب الأمية داخل المحافظات، كما أن هناك انحيازًا للإنفاق على التعليم لصالح الفئات السكانية الثرية حيث تشير التقديرات إلى أن حوالى ٤٠% من الإنفاق الحكومى بما فيها قطاع التعليم يخصص للفئات السكانية الأعلى دخلًا بينما لا تتلقى الفئات السكانية الأقل دخلًا سوى ٧% فقط.

وهناك من يضيف إلى المعوقات السابقة ما يلى: (حنان مالكى، ٢٠١٨، ١٢٣ –١٢٤)

- **العوائق العائدة إلى الانتماءات الأيدلوجية أو الحزبية:** وخاصة فى المجتمعات التسلطية التى لا تؤمن بالتعددية والديمقراطية.
- **العوائق الثقافية:** وتشتمل على المعايير الاجتماعية من عادات وتقاليد وقيم، والتى تقف أحيانًا ضد تطبيق العدالة والمساواة فى المجتمع. (عمر محمد محمد مرسى، ٢٠١٧، ٢٠١)

وبناء على ما سبق، يمكن القول: إن تكافؤالفرص التعليميةليسمجرد شعار يُرفع، أو إدعاء يدعى، وإنما هو عبارة عن إرادة سياسية واستراتيجية وطنية تتجه بصدق نحو إزالة كل المعوقات التى تحول دون تحقيقها، ومن ثم فإن تحقيق العدالة الحقيقية فى تكافؤ الفرص التعليمية فى السياسة التعليمية يتطلب: (عمرو محمد حامد عيسى وآخرون، ٢٠١٢، ٦١ –٦٢)

- أن تكون الخدمة التعليمية المطلوبة متوفرة ومتاحة للجميع على أرض الواقع.
- أن تكون متاحة لكل من يرغب فى الالتحاق بها، ممن تنطبق عليه شروط القيد فى تلك المؤسسة.
- أن يكون الالتحاق بها ميسورًا دون عوائق مالية أو اجتماعية أو سكنية،
- المساواة فى ظروف التعليم والتعلم وتوفير إمكاناته ومدخلاته لجميع الملتحقين.
- المساواة فى المعاملة داخل المدرسة دون تمييز.
- القدرة على مواصلة التعليم فى مرحلة التعليم الأساسى إلى أقصى ما تسمح به القدرات العلمية فى التحصيل.

- التكافؤ والمساواة فى تقدير نتائج التعلم سواء من خلال الاختبارات التحريرية أو الشفوية أو أعمال السنة.
- ينتهى ذلك كله بالتكافؤ فى فرص العمل بدون أى تمييز فى شغل الوظائف.

وختامًا، تجدر الإشارة إلى أن مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية من المبادىء الأساسية التى يجب أن تحققها السياسات التعليمية بالدول المختلفة، حيث تمثل السياسة التعليمية الأساس الذى يحدد حركة التعليم فى المجتمع.

ويمكن استخلاص بضعة نتائج أظهرها الإطار النظري للدراسة تتضح فيما يلي :

- إن تكافؤ الفرص التعليمية ضرورة مجتمعية، والتعليم حق لأفراد المجتمع لا يمكن التخلى عنه.
- التأكيد على مساواة جميع أبناء المجتمعات فى الحقوق والواجبات، مع ضرورة تكافؤ الفرص أمام إمكانات الفرد وقدراته وإمكانات مجتمعه، و تمكينه من الاستفادة من الفرص المتاحة لهم، والتأكيد على أن قيمة المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية إنما تقاس بالفرص المتكافئة التى توفرها لجميع أبناء المجتمع من أجل تحقيق حياة كريمة، هذا مع الأخذ فى الاعتبار أن تكافؤ الفرص لا يعنى تكوين أنماط متساوية من الأفراد، بل يعنى أن تتاح لكل فرد الفرصة التى تتماشى مع قدراته وإمكاناته، وأن تتاح له أسباب التقدم والنجاح فيها بالقدر الذى تسمح له به إمكاناته وقدراته.
- الاعتراف بقيمة التعليم فى تقدم المجتمعات ونهضتها، فالتعليم هو مفتاح التغيير وهو حق لكل شخص.
- الاعتراف بحق كل إنسان فى المجتمع بأن تكون له فرص تعليمية متكافئة تتناسب مع استعداداته وإمكاناته وميوله وحاجاته، وهى تعنى تعميم التعليم وجعله حقًا عامًا لجميع أبناء المجتمع، ولا يجوز أن يحرم من هذا الحق أى فرد من أفراد المجتمع لديه القدرة على التعليم بسبب لونه، أو جنسه، أو أصله، أو إعاقته، أو فئته الاجتماعية.
- غياب وجود اتساق وتوازن بين نظم التعليم المتعددة فى المجتمع المصرى.
- حظيت مدارس التعليم الأجنبى والخاص بالتشجيع والإقبال من قبل أولياء الأمور ؛ لما تتميز به من مستوى تعليمى جيد.
- إن محاولة خصخصة التعليم أو تخلى الدولة عن تمويله، سوف يؤدى إلى انتكاسة التعليم المصرى، والعودة إلى التعليم الطبقى.

- تعدد أشكال المنظومة التعليمية، أدى إلى الإخلال بمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، فالجودة التى تقدمها المدارس الخاصة واللغات يقابلها تردى فى العملية التعليمية فى المدارس الحكومية، مما يتنافى مع مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية.

وهنا يأتي دور السيناريوهات المقترحة لرسم تصور لمستقبل تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية في مصر على النحو التالي:

المحور الثالث– السيناريوهات المقترحة لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية فى ظل تعددية التعليم المصري:

تقدم الباحثة فى هذا المحور ثلاثة سيناريوهات مقترحة لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية فى ظل تعددية التعليم المصري، وهى:

- **السيناريو المرجعى:** هو سيناريو الوضع القائم أو الراهن، ويفترض استمرار الأوضاع الراهنة فى الوقت الحاضر.
- **السيناريو الإصلاحى:** هو السيناريو الذى يحدث فيه بعض التحسين الجزئى، ويفترض تصورًا إصلاحيًا لتعميق إيجابيات الحاضر ودفعها إلى الأمام.
- **السيناريو الابتكارى:** هو السيناريو الذى يعتمد على تغيير جذرى أو نقلة نوعية للوضع الراهن، ويفترض تصورًا ابتكاريًا لما هو مأمول لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية وذلك بتعميق الإيجابيات إلى أقصى حد ممكن.

أهداف السيناريوهات المقترحة:

تهدف تلك السيناريوهات المقترحة إلى تقديم قاعدة معرفية تساعد المسئولين وواضعى السياسة التعليمية ومتخذى القرارات على اختيار المستقبل الأفضل.

وقد تناولت الدراسة ثلاثة سيناريوهات مقترحة لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية وهى: السيناريو المرجعى، والسيناريو الإصلاحى، والسيناريو الابتكارى، وكل سيناريو يتضمن مجموعة من الملامح والافتراضات التى يقوم عليها، والتداعيات المحتملة، وقد تم تحكيم هذه السيناريوهات من قِبل مجموعة من المتخصصين التربويين؛ لإبداء الرأى والتعليق حول السيناريوهات المقترحة، وفيما يلى وصف كل سيناريو على حدة:

١– السيناريو المرجعى:

هو السيناريو الامتدادى أو الذي يفترض استمرار الوضع القائم أو الراهن، وهو السيناريو الأكثر احتمالًا إذا ما استمرت الأوضاع الراهنة فى المستقبل، ومن ثم يمثل وضعًا متشائمًا حيث يسود الإحساس بفقدان الأمل فى تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية.

أولاً- ملامح السيناريو المرجعى: وتتمثل فيما يلى:

- استمرار التعددية فى التعليم المصرى.
- ضعف إدراك أهمية تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، انخفاض قدر إعطاء كل فرد حقه فى التعليم، فضلًا عن عدم إتاحة مجالات التعليم بالعدالة لجميع الطلاب.
- إفراز نظام التعليم المصرى مؤسسات تعليمية تستجيب فى جودتها وكلفتها للإمكانات الاقتصادية المتباينة للأسر، الأمر الذى يؤدى إلى غياب تكافؤ الفرص التعليمية.
- انخفاض مستوى جودة التعليم بالمدارس الحكومية، وضعف رضا المجتمع عنها، واتجاه الطلاب إلى المدارس الخاصة والدولية.
- انخفاض الإنفاق العام على التعليم الحكومى، والتوسع فى نشر التعليم الخاص.
- إغفال حرية الطالب فى اختيار نوعية التعليم التى تتناسب مع استعداداته وقدراته.

ثانيًا- الافتراضات التى يقوم عليها السيناريو المرجعى:

- توقع المستقبل على أساس ملامح ما نعيشه ونشهده الآن.
- بقاء المنظور الحالى كما هو، إيمانًا بأنه ليس فى الإمكان أبدع مما كان.
- صعوبة تعديل الأنظمة والتشريعات الخاصة بالتعددية فى التعليم.
- قصور الواقع الحالى عن الوفاء بحاجات المتعلمين، وإكسابهم الحد الأدنى من المهارات المطلوبة فى ظل مجتمع المعرفة المتسارع بالتغيير.
- استمرار نقص الإمكانات المادية اللازمة ؛لإعداد البنية التحتية اللازمة فى المدارس الحكومية وفق أحدث التطورات التكنولوجية.
- استمرار تركيز نظام قبول الطلاب على المربع السكنى أو الدرجات مع إهمال رغباتهم واتجاهاتهم وقدراتهم.
- استمرارية القوانين الحالية والخاصة بتقويم أداء المتعلمين بدون أى تعديل أو إصلاح.
- الحاجة لتطوير المناهج الدراسيةالحالية، والتى تتسم بالحشو والتكرار، وعدم ارتباطها بواقع المجتمع.
- استمرارغلبة النمط المركزى فى إدارة نظام التعليم المصرى، واستمرار القائمين عليه بنفس الفكر التقليدى.
- تمسك المعلمين بالأساليب التقليدية القديمة.

ثالثًا– التداعيات التى يقوم عليها السيناريو المرجعى:

هناك مجموعة من التداعيات المترتبة على أهم الافتراضات التى يستند إليها السيناريو المرجعى، وتشمل ما يلى:

- عجز النظام التعليمي عن تحقيق أهدافه، وتفاقم امشكلاته، فضلًا عن اتخاذ العديد من القرارات التى لا تحكمها اعتبارات موضوعية ولا تستند إلى أسس علمية.
- تخريج جيل من المتعلمين لا يمتلك الحد الأدنى من المهارات المطلوبة، وغير قادر على التعامل التنافسى مع الكيانات الإقليمية والعالمية.
- ضعف جذب التعليم الحكومى للطلاب ؛ لضعف البنية التحتية، وعدم قدرتها على مواكبة مستجدات العصر.
- إهمال شخصية الطالب وقدراته واستعداداته، الأمر الذى يعوق نجاحه وبناء شخصيته.
- ضعف متابعة تحصيل الطلاب فى أوقات وظروف مختلفة من العام الدراسي.
- تؤدي المناهج التقليدية في كثير من الأحيان إلى الانغلاق والتشدد، ولاتعكس نظرة متكاملة لما يجب أن يتعلمه الطالب، أو رؤية وطنية لما يجب أن تكون عليه المناهج.
- البيروقراطية الشديدة، وعدم قدرة المدرسة علي اتخاذ القرارات دون الرجوع إلي السلطات المركزية للتعليم.
- ضعف كفايات المعلم بما يتناسب ومتطلبات مهنته ومستجدات العصر.

٢– السيناريو الإصلاحى(التجديدى):

ينطلق من فرضية إمكانية حدوث تغييرات وإصلاحات جزئية على الوضع الراهن للظاهرة موضوع الدراسة دون أن يؤدى ذلك إلى إعادة الهيكلة، مما يؤكد على وجود صراع بين اتجاه التطوير، واتجاه بقاء الأوضاع كما هى عليه من أجل الاستقرار.

أولًا– ملامح السيناريو الإصلاحى: وتتمثل فيما يلى:

- سن بعض القوانين اللازمة لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية.
- زيادة وعى القائمين على إدارة النظم التعليمية بمفهوم تكافؤ الفرص التعليمية وركائزه ومعايير تحقيقه.
- زيادة الاهتمام بقضايا حقوق الإنسان، والعدالة، والإنصاف، وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية.
- التحسين لبعضالخدماتالتعليميةالمقدمةللتلاميذ، وتوفيرتعليمجيد بقدر المستطاع.
- الاهتمام بتحسين مستوى التمويل اللازم لتبنى هذا السيناريو وتطبيقه.

ثانيًا– الافتراضات التى يقوم عليها السيناريو الإصلاحى:

- إمكانية نشر ثقافة تكافؤ الفرص التعليمية فى كل المؤسسات التعليمية بجميع الوسائل المتاحة ورقيًا وإلكترونيًا.
- قابلية زيادة بعض المخصصات المالية اللازمة للإنفاق على التعليم المصرى ؛ لتحسين صورته وجودته.
- إمكانية إعادة النظر فى سياسة وفلسفة القبول بالمؤسسات التعليمية من خلال تطبيق مقاييس تضمن اختيار أفضل العناصر بحيث لا يكون المربع السكنى والمجموع الكلى للدرجات هوالمعيار الوحيد للاختيار.
- ظهور المزيد من الاهتمام بسياسات وأساليب تقويم المتعلمين، والعمل على تطويرها وفقًا لمعطيات العصر، وذلك من حيث تصميم الاختبارات وتقديمها وإدارتها وتصحيحها، فضلًا عن الشمولية والتنوع فى أساليب التقويم.
- وجود مبادرات لتطوير المناهج للإقلال من الحشو والتكرار الذى تتسم به المناهج بصورتها التقليدية، والتركيز فيها على تكامل المعرفة وشمولها، وكذلك المتعلم باعتباره العنصر الأساسى فيها.
- وجود دعوات لتقليص المركزية فى إدارة المؤسسات التعليمية والتوجه نحو اللامركزية.
- وجود توجهات فى السياسة التعليمية لتحقيق التنمية المهنية المستدامة للمعلمين؛ وتمكينهم من مواجهة الظروف المتغيرة للبيئة التعليمية، والتكيف مع مستجدات العصر.

ثالثًا– تداعيات السيناريو الإصلاحى:

هناك مجموعة من التداعيات المترتبة على أهم الافتراضات التى يستند إليها السيناريو الإصلاحى، وتشمل ما يلى:

- وجود فرصة متاحة لحصول جميع أبناء المجتمع الواحد على فرصمتكافئة للالتحاق بالتعليم والاستفادة من خدماته والاستمرار فيه.
- حدوث تحسن نسبى فى جودة العملية التعليمية مع التوسع فى إنشاء المؤسسات التعليمية الحكومية وإصلاح البعض الآخر ؛ لمواجهة التوسع فى المؤسسات التعليمية الخاصة والدولية والتى تعوق تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية.
- الإصلاح والتحسن الجزئي للبنية التحتية الداعمة للجودة داخل المؤسسات التربوية مع التوسع فى المبانى لتقليل الكثافة وإعطاء الفرصة لاستيعاب الطلاب، الأمر الذى يسهم فى تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية.

- الاهتمام بإتاحة التعليم بالتساوى فى جميع مستوياته لكل المؤهلين الذين لديهم القدرة على الاستمرار فيه وذلك لكل فرد الحق فى التعليم دون النظر إلى المستوى الاقتصادى أو اجتماعى أو العرقى أو الجنسى.
- الاهتمام بتوجيه تعلم التلاميذ في الاتجاه المرغوب فيه، وتحديد جوانب القوة والضعف لديهم، لعلاج جوانب الضعف وتلافيها وتعزيز جوانب القوة، وتعريفهم بنتائج تعلمهم وإعطائهم فكرة واضحة عن أدائهم، وإثارة دافعيتهم للتعلم والاستمرار فيه.
- إحداث بعض التعديلات والتغييرات فى المناهج الدراسية لتتناسب مع الثورة التكنولوجية الرقمية، وتنقيتها من كل ما يشوبها من أوجه القصور، والابتعاد عن الحشو والتكرار، والتركيز فيها على تكامل المعرفة وشمولها، وإعلاء قيمة الإبداع والابتكار مع مناسبتها للخطة الزمنية الموضوعة من قبل وزارة التربية والتعليم ؛ وذلك لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، وبناء المناهج على اعتبار أن المعرفة لا تكمن قيمتها فى كميتها فقط وإنما فى وظيفتها، أى قدرتها على الوفاء بحاجات المتعلمين وميولهم واهتماماتهم، وما بينهم من فروق فردية، ومن ثم مساعدتهم على حل مشكلاتهم الحياتية والتكيف مع متغيرات الحياة فى المجتمع.
- تعديل بعض القوانين والتشريعات والتى تعرقل تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية.
- الاهتمام بالتنمية المستدامة للمعلمين، ورفعمستوىأدائهمالمهنى، وتعزيزمهاراتهمالتعليمية.
- متابعة مستوى الطلاب، ودعمهم لمواجهة ما يقابلونه من المشكلات، وتقديم الحلول المناسبة لها.

السيناريو الابتكارى (التحول الجوهرى):

يعتمد هذا السيناريو على فكرة رئيسة مؤداها القفزة النوعية الهائلة من الواقع الحالى إلى مستقبل أكثر إشراقًا ورفاهية وتقدمًا، وهو يمثل الوضع المرغوب فيه، ويمثل هذا السيناريو ما يمكن أن يطلق عليه (سيناريو الحلم)، ووفق تصورات هذا السيناريو يأتى الاهتمام بتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية.

أولاً– ملامح السيناريو الابتكارى:

- تغيير جذرى فى أوضاع وجودة المؤسسات التربوية والتعليمية.
- إلغاء فكرة التعددية فى التعليم.
- العمل على جعل مجانية التعليم فعلًا لا قولًا– تطبيقًا للدستور – بحيث تشمل المجانية توفير الكتب والأدوات المدرسية، والرعاية الصحية، وتقديم الوجبات الغذائية للطلاب طوال العام الدراسى.

- إثراء المعرفة الإنسانية ورفع جودة العملية التعليمية، ومن ثم جودة المنتج التعليمى، وكفاءة المتعلمين والانتقال من التعلم الجماعى إلى التعلم المتمركز حول الطالب.
- إتاحة فرص التعليم كمًا وكيفًا لجميع فئات المجتمع.

ثانيًا- الافتراضات التى يقوم عليها السيناريو الابتكارى:

- إن الاهتمام بتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية أصبح مطلب عالمي، ومن قبل فهو مطلب إنساني.
- تفعيل الدولة اللامركزية فى مجالات التخطيط المحلى للتعليم وإداراته ومتابعته مع تعظيم مشاركة المجتمع المدنى فى التخطيط والتمويل والإدارة والمتابعة للعملية التربوية والتعليمية.
- زيادة حجم تمويل التعليم، والعمل على تنويع مصادر التمويل، وتحقيق التكافؤ فى الإنفاق، وتحسين كفاءة الإنفاق ؛ وذلك ضمانًا لترشيد النفقات وحسن استثمارها.
- تغيير جذرى فى معايير قبول الطلاب بالمؤسسات التعليمية بحيث تضاف أبعاد أخرى للقبول غير المربع السكنى والمجموع الكلى من بينها اختبارات ومقابلات شخصية، ومقاييس تربوية وأكاديمية.
- تبنى رجال الأعمال لبعض الطلاب الفقراء، لا سيما المتفوقين منهم.
- تغيير جذرى فى أساليب التقييم من خلال متابعة حية مباشرة للمتعلمين طوال العام الدراسى، وكذلك الالتزام بالتقويم الشامل وبذلك يصبح شاملًا وواقعيًا.
- تغيير جذرى فى مختلف جوانب وبرامج التنمية المهنية المستدامة للمعلمين.
- تغيير جذري فى المناهج الدراسية والأنشطة المدرسية، بحيث تتناسب مع معايير الجودة العالمية.

ثالثًا- تداعيات السيناريو الابتكارى:

هناك مجموعة من التداعيات المترتبة على أهم الافتراضات التى يستند إليها السيناريو الابتكارى، وتشمل ما يلى:

- تبنى وزارة التربية والتعليم سياسة اللامركزية فى الإدارة التعليمية والمدرسية بما يمكنها من زيادة مواردها المالية وتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية.
- إنشاء بنك أو مصرف قومى يخصص للخدمات التعليمية، ويتم تمويله من خلال التبرعات والهبات.

- إقامة مؤسسات تعليمية تعاونية تشارك فى تمويلها مؤسسات المجتمع المدنى والأفراد والجمعيات الأهلية.
- تحويل المدارس إلى نمط المدارس المنتجة، والاستفادة من عائداتها فى تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية، وبناء مدارس جديدة.
- النهوض بالتعليم الحكومى ليتقارب فى مستواه مع التعليم الخاص، والتعليم فى مدارس اللغات، وذلك عن طريق الدعم المادى وحسن إدارته.
- تركيز رؤى وخطط تطوير التعليم فى مصر على إيجاد حالة من التنافس الإيجابى بين مؤسسات التعليم العام ومؤسسات التعليم الخاص، والتأكيد على دعم العدل الاجتماعى وديمقراطية التعليم، وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية فى مواجهة تحكم أصحاب الثروة ورأس المال فى التعليم وسياساته.
- وضع خطط مناسبة وواقعية لترشيد المجانية، بجعل التعليم بمقابل مادي عادل للقادرين ماديًا، ومجانى بالكامل لغير القادرين والموهوبين والمتفوقين.
- ضرورة تعديل التشريعات والقوانين، فيما يخص توحيد المناهج الدراسية لجميع الطلاب بجمهورية مصر العربية.
- المشاركة الشعبية لمساندة الدولة فى بناء المدارس وتمويلها.
- تشجيع القطاع الخاص على القيام بدوره لدعم تكافؤ الفرص التعليمية بين أفراد المجتمع.
- تفعيل دور وحدات تكافؤ الفرص بالإدارات التعليمية ؛ لرصد مخالفات عدم التطبيق فى مختلف جوانب التعليم مع دعم مشاركة المجتمع فى العملية التعليمية، مع تفعيل دور مجالس الآباء والأمناء والمعلمين فى المدارس.
- التشدد فى إعطاء التراخيص لإنشاء المؤسسات التعليمية الخاصة، وحصرها على التربويين المؤهلين أو الشركات التى تستعين بتربويين لإدارة المدرسة والإشراف عليها، وإجراء دراسات لتقويم المدارس الخاصة القائمة وتحديد مستواها، وتحديد جوانب الضعف والقوة فيها.
- إتاحة بعض الصلاحيات لأعضاء فريق وحدة تكافؤ الفرص بالمؤسسة التعليمية للقيام بدورهم المنوط بهم حسب القرار الوزارى رقم (٣٥٤) لسنة ٢٠١٢.
- تطبيق الشراكة المجتمعية فى مجالات التخطيط والتمويل والاستثمار وفى صنع القرارات فى مجال التعليم وتحقيق جودته.
- توثيق العلاقة بين المؤسسات التعليمية ومؤسسات المجتمع المدنى.
- رفع الروح المعنوية وتشجيع التنافس الإيجابى لدى المديرين والمعلمين ؛ نتيجة مشاركتهم الإيجابية فى صنع القرار وتحقيق الديمقراطية والتقدم.

- تغيير جذرى فى شكل ونظام المؤسسات التعليمية والتربوية لمواكبة التنمية.
- إتاحة فرص متكافئة للطلاب داخل المؤسسات التعليمية التربوية مع احترام الفروق الفردية بينهم، ومن ثم فاعلية العملية التعليمية ونجاحها.
- الاهتمام بالطلاب المتفوقين، وتقديم التسهيلات المادية التى تساعدهم فى مواصلة دراستهم الجامعية.
- تطوير المقررات الدراسية بالإضافة أو الحذف تبعالاحتياجات المجتمع المحلى وطبيعة البيئة المحيطة.
- إتاحة التعليم لكل شخص، لينمى قدراته ومواهبه إلى أقصى الحدود، بصرف النظر عن وضعه المادى أو الطبقى أو أي عوامل أخرى، وبذلك يستطيع أصحاب القدرات والمواهب الصعود فى السلم الاجتماعى بما يتفق مع قدراتهم ومواهبهم.
- إتاحة الفرصة الكاملة لكل فرد لكي يتعلم وفقًا لقدراته وإمكاناته.
- مراعاة التقييم للفروق الفردية بين المتعلمين.
- تطوير عملية التعليم والإسهام فى إعداد جيل من المعلمين يمتلكون مهارات وعقليات منظمة، بما يتلاءم مع معطيات العصر وما يحمله من تنافس وانفجار معرفى وتطور تكنولوجى.

وهذه السيناريوهات الثلاثة هى السيناريوهات المتوقع أن تشكل المشهد المستقبلىلتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، مع ملاحظة أن استمرار السيناريو المرجعى أمر صعب، ومن ناحية أخرى فإن تغيير الوضع الراهن الذى استمر وتراكم عبر عشرات السنين بكل مساوئه وسلبياته ليس من السهل تغييره، ولكن ينبغى أن تكون هناك مرحلة انتقالية يتم فيها تهيئة الأجواء للانتقال من الوضع الحالى إلى التغيير الشامل والطفرة التحولية، وهنا يكون السيناريو الإصلاحى هو الجسر الآمن لهذا العبور، ولكن يظل السيناريو الابتكارى هو المستهدف والأمل فى إحداث تغيير جذرى وطفرة تحولية.

المراجع

أحمد ماهر خليفة (٢٠١٨). التعددية في التعليم العام ومخاطرها على الأمن القومي المصري. رسالة دكتوراه، كلية الدراسات العليا للتربية، جامعة القاهرة.

أسماء أحمد خلف حسن (٢٠١٩)، مجانية التعليم الجامعى وعلاقتها بتكافؤ الفرص التعليمية فى ضوء التحديات الراهنة وأزمة التحول، جامعة سوهاج، كلية التربية، وحدة التخطيط الاستراتيجى، المجلة التربوية، العدد التاسع والخمسون، مارس، ص ص ٤٤٩– ٤٩٢.

إسماعيل محمد الفقي وآخرون (٢٠١٢)، التحليل الاحصائي للبيانات بأستخدام برنامج SPSS الرياض، مكتبة العبيكان.

إكرام عبد الستار محمد دياب غانم (٢٠٢٢)، دراسة مقارنة للشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعليم قبل الجامعى فى بريطانيا وفرنسا وإمكانية الإفادة منها فى مصر. المجلة التربوية، جامعة سوهاج، كلية التربية، ج ٩٦، إبريل، ص ص ٩٩–٢٨٣.

ألبرت سيف حبيب وآخرون (٢٠١٤)، التعليم الفنى فى مصر: المشاكل والحلول، اتحاد جمعيات التنمية الإدارية، يناير، ص ص ٤٠–٤٧.

آمال على حسن (٢٠١٩)، دراسة ميدانية لبعض مشكلات التعليم الابتدائى الخاص بمحافظة المنيا. المجلة الدولية للبحوث النوعية المتخصصة، الأكاديمية العربية للعلوم الإنسانية والتطبيقية، ع ١٣، ص ص ٣٩–٧٣.

أماني عمر محمد سيد مصطفى (٢٠١٨). الفجوة الرقمية في المدارس المصرية، دراسة مقارنة بين مدارس التعليم العام والمدارس الدولية، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا للتربية، جامعة القاهرة.

أمل سعيد حباكة (٢٠٢٢): متطلبات مقترحة لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بمرحلة التعليم الأساسى بمصر فى ضوء خبرة فنلندا، كلية التربية، جامعة حلوان، جامعة الأزهر، العدد ١٩٤، الجزء ٣، أبريل، ص ص ٣٢٤–٣٦٤.

أميرة محمد محمد إبراهيم حسين الأمير وآخرون(٢٠٢٠)، دعم تكافؤ الفرص التعليمية ودوره فى إصلاح التعليم المبكر بمحافظة الدقهلية، جمعية الثقافة من أجل التنمية، س ٢٠، ع ١٥٤، يوليو، ص ص ١–٣٢.

أيسم سعد محمدى محمود(٢٠١٧)، التمايز التعليمى بين طلاب البرامج المميزة والعادية بالجامعات المصرية الحكومية وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بين الطلاب: البرامج المميزة بجامعة القاهرة نموذجًا، مج ١٧، ع ٤، ص ٢٣٩–٣٣٨.

إيمان العربى محمد النقيب(٢٠١٦)، تكافؤ الفرص التعليمية بمرحلة الطفولة المبكرة فى مصر: دراسة تحليلية، مجلة الطفولة والتربية، جامعة الإسكندرية، كلية رياض الأطفال، مج ٨، ع ٢٥، يناير، ص ص ٤٣-١١٢.

إيناس أبو المجد أمين محمد. (٢٠٢٣). انعكاسات التعددية في التعليم قبل الجامعي على العدالة الاجتماعية وكيفية مواجهتها.مجلة تطويرالأداءالجامعي، مج٢٤ ،ع ١، ١٩ – ٣٦.

إيناس محمد فتحى غزال (٢٠١٦)، الأبعاد الاجتماعية لأزمة الثقة فى نظام التعليم الحكومى قبل الجامعى فى المجتمع المصرى: دراسة حالة، المجلة العلمية بكلية الآداب، جامعة طنطا، كلية الآداب، ع ٢٩، ج ١، ص ص ١٣٧-١٨٢.

باسنت فتحي محمود (١٩٩٩). القوى المجتمعية المؤثرة على تعدد تعليم المرحلة الأولى في مصر منذعام ١٩٢٣ – ١٩٩٣. رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة عين شمس.

بثينة عبد الرؤوف رمضان (٢٠١٩)، التعاونيات التعليمية فى مصر وإعادة الهيكلة: المعاهد القومية نموذجًا، العلوم التربوية، جامعة القاهرة، كلية الدراسات العليا للتربية، مج ٢٧، ع ٢، أبريل، ص ص ٢-٥٢.

بكير حاج سعيد، محمد بومانة (٢٠١٨)، التعليم الخاص من المراقبة الى المرافقة، مجلة دراسات وأبحاث، جامعةالجلفة، ديسمبر، ع ٣٣، ص ص ٤٢٤-٤٣٥.

جمال على خليل الدهشان (٢٠١٩): مجانية التعليم ضرورة مجتمعية لتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية والعدل التربوى، كلية التربية، جامعة العريش، مجلة كلية التربية، السنة السابعة، العدد التاسع عشر، يوليو، ص ص ١-٣٤.

جمال على خليل الدهشان (٢٠١٨)، مجانية التعليم ضرورة مجتمعية لتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية والعدل التربوى، التربية المعاصرة، رابطة التربية الحديثة، س ٣٥، ع ١٠٩، أغسطس، ص ص ١٢٣-١٤٧.

جمال علي خليل الدهشان (٢٠١٥) "رؤية مقترحة لتطوير نظم القبول بالجامعات المصرية الحكومية لتحقيقالعدالة الاجتماعية في التعليم". ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العلمي العربي التاسع (الدوليالسادس) التعليم والعدالة الاجتماعية المنعقد في الفترة ٧٥-٧٩ أبريل ٢٠١٥ بجامعةسوهاج، مجلة الثقافة والتنمية، س(١٥)، ع ٩١، أبريل.صص ١٠١ – ١٣٤.

حامد عمار (٢٠٠٨)، أعاصير الشرق الأوسط وتداعياتها السياسية والتربوية، القاهرة، مكتبة الدار العربية للكتاب، القاهرة.

حامد عمار (٢٠١٠)، عولمة الإصلاح التربوى بين الوعود والإنجاز والمستقبل، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية.

حسين مجبل الرشيدى وآخرون (٢٠١٢)، السياسة التعليمية بدولة الكويت فى ضوء مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية دراسة تحليلية، مجلة كلية التربية، جامعة عين شمس، كلية التربية، ع ٣٦، ج ١، ص ص ٥٨٥-٦١٤.

حنان أحمد محمد رضوان وآخرون (٢٠٢٠)، العدل التربوى وعلاقته بتكافؤ الفرص التعليمية وديمقراطية التعليم، مجلة كلية التربية، جامعة بنها، كلية التربية، مج ٣١، ع ١٢١، يناير، ص ص ٤٩٦-٥١٦.

حنان مالكى (٢٠١٨)، إشكالية اللامساواة فى الحظوظ والفرص التعليمية فى المدرسة، المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، ع ٢، يناير، ص ص ١١١-١٣١.

خالد عبد اللطيف محمد عمران (٢٠١٨)، نظام التعليم المصرى: الواقع والمأمول فى ضوء الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعى ٢٠١٤ – ٢٠٣٠، المجلة التربوية، جامعة سوهاج، كلية التربية، ج ٥٦، ديسمبر، ص ص ١-٣١.

رانيا السيد بيومى وآخرون (٢٠١٧)، واقع التمويل الأجنبى للتعليم قبل الجامعى فى مصر، مجلة كلية التربية، جامعة بورسعيد، كلية التربية، ع ٢٢، يونيو، ص ص ٨٥٨-٨٨٩.

رعد عبود رحيم(٢٠٢٢)، أثر مبدأ تكافؤ الفرص فى تولى المناصب الإدارية، جامعة ديالى، كلية القانون والعلوم والسياسة، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد الحادى عشر، العدد الأول، الجزء الثانى، ص ص ٦١٩-٦٤٢.

رئاسة الجمهورية (١٩٨١)، قانون التعليم رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١، الجريدة الرسمية، الباب الثانى (مرحلة التعليم الأساسى)، القاهرة.

رئاسة الجمهورية، دستور جمهورية مصر العربية ((٢٠١٤)، الباب الثاني، الفصل الأول، المادة ١٩-٢٥، الباب الثالث المواد، ٨٠-٨١، ١١-٢٨.

سحر محمد محمد حرب(٢٠١٥)، التعليم الجامعى الفلسطينى الواقع والسيناريوهات المستقبلية ، كلية التربية ، جامعة عين شمس ، الجمعية المصرية للقراءة والمعرفة ، مجلة القراءة والمعرفة ، العدد ١٦٩ ، نوفمبر.

سعيد إسماعيل على (٢٠١٧)، الضلال والافتراء فى تعليم الفقراء، القاهرة، عالم الكتب.

سعيد إسماعيل على(٢٠١٥)، السواء والمرض في تعدد أنواع التعليم، المجلة العربية لدراسات وبحوث العلوم التربوية والإنسانية، ع ١، مارس، ص ص ١٨٤-٢٠٠.

السعيد السعيد بدير وآخرون (٢٠٢٠)، تحسين تكافؤ الفرص التعليمية بمرحلة التعليم الأساسى بجمهورية مصر العربية، مجلة كلية التربية، جامعة كفر الشيخ، كلية التربية، مج ٢٠، ع ٣، ص ص ٥٢٩-٥٦٢.

شبل بدران الغريب (٢٠٠٩)، التعليم والديمقراطية: علاقة غائبة، القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات.

شيرين علي فرج الله علي (٢٠٢٢). تعددية نظم التعليم قبل الجامعي والإزدواجية الثقافية في مصر: دراسة اجتماعية لمرحلة التعليم الأساسي في محافظة الغربية. رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة طنطا.

شيرين عيد مرسى (٢٠١٨)، دور التعليم المدمج فى تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية فى التعليم الجامعى المصرى (تصور مستقبلى)، جامعة بنها، كلية التربية، مجلة كلية التربية ببنها، العدد ١١٣، ج ٢، يناير، ص ص ١٧٣-٢٥٦.

صباح صالح الشجراوى (٢٠٢٠)، تكافؤ الفرص التعليمية من خلال التعليم عن بُعد في ظل جائحة الكورونا " كوفيد ١٩ " من وجهة نظرالطلبة، ٢٠٢٠، المجلة العربية للنشر العلمى، العدد الثالث والعشرون، ص ص ١٢٣-١٥٤.

صبري الأنصاري إبراهيم على وآخرون (٢٠١٦)، نشأة وتطور مدارس اللغات التجريبية الرسمية في مصر وبداية انتشارها، مجلة العلوم التربوية، جامعة جنوب الوادي، كلية التربية بقنا، ع ٢٦، يناير، ص ١٥٩-١٧١.

صلاح الدين شروخ(٢٠٠٣): منهجية البحث العلمى ، الجزائر ، دار العلوم للنشر والتوزيع.

عبد العزيز أحمد محمد داود وآخرون(٢٠٢٠)، إدارة التعليم قبل الجامعى فى إندونسيا ومصر: دراسة مقارنة، مجلة كلية التربية، جامعة كفر الشيخ، كلية التربية، مج ٢٠، ع ٣، ص ص ٢٧٣-٢٩٦.

عبد الناصر ناجى (٢٠٢٢)، موقع التعليم الخاص من التعليم العمومي: من التمايز إلى التكامل، مجلة عالم التربية، الناشر: عبد الكريم غريب، ع ٣٠، ص ص ٦٠-٧٢.

عزة محمد رشاد محمود وآخرون (٢٠١٦)، التنمية المهنية لمديرى المدارس التجريبية الرسمية للغات بمصر، مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية، جامعة الفيوم، كلية التربية، ع٦، ج ١، ص ص ٢٠٥-٢٤٦.

عفاف محمد جايل فرغلى(٢٠١٩)، نحو مقاربة مستقبلية للتعليم في مواجهة إشكالية الفقر: دراسة ميدانية لمدرسة حكومية في بيئة فقيرة، دراسات في التعليم الجامعي، جامعة عين شمس–كلية التربية – مركز تطوير التعليم الجامعي، ع ٤٢، يناير، ص ص ٢٧٠–٤٥٩.

علياء عمر كامل إبراهيم فرج (٢٠١٠)، التعددية فى التعليم بالحلقة الأولى من التعليم الأساسى وأثرها على تكافؤ الفرص التعليمية فى مصر فى الفترة من ١٩٨٥–٢٠٠٥، عالم التربية، المؤسسة العربية للاستشارات العلمية وتنمية الموارد البشرية، س ١١، ع ٣٢، أكتوبر، ص ص ٣٤١–٣٥١.

عماد صموئيل وهبة (٢٠١٦)، تصور مستقبلى لمتطلبات تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية فى مرحلة التعليم الأساسى من خلال الشراكة المجتمعية: دراسة ميدانية، جمعية الثقافة من أجل التنمية، س ١٦، ع ١٠٥، يونيو، ص ص ١٠٢–٢١٦.

عماد صموئيل وهبة (٢٠١٩)، الثقافة المجتمعية بين انتشار المدارس الخاصة وندرة الموارد المالية فى مجتمع صعيد مصر: ورقة عمل، المجلة التربوية، جامعة سوهاج، كلية التربية، ج ٦٤، أغسطس، ص ص ١–٢٠.

عماد صموئيل وهبة وآخرون (٢٠٢٠)، استراتيجية مقترحة لإنشاء مدارس تجريبية ملحقة بكليات التربية فى مصر، مجلة شباب الباحثين فى العلوم التربوية، جامعة سوهاج، كلية التربية، ع ٥، ص ص ١٩٠٨–١٩٥١.

عمر محمد محمد مرسى (٢٠١٧)، دور السياسة التعليمية بمصر فى تفعيل مبدأ تكافؤ الفرص فى التعليم قبل الجامعى فى الفترة من ٢٠١١–٢٠١٦ م (دراسة تحليلية)، جامعة أسيوط، كلية التربية، ، المجلة العلمية لكلية التربية، المجلد ٣٣، ع ٨، أكتوبر، ص ص ١٨١–٢٣٣.

عمرو محمد حامد عيسى وآخرون(٢٠١٢)، مسببات الإخلال بمبدأ تكافؤ الفرص في التعليم الأساسي في مصر: ضمن متطلبات الإعداد لرسالة دكتوراه الفلسفة في التربية تخصص (أصول التربية)، مجلة القراءة والمعرفة، جامعةعينشمس، كليةالتربية، الجمعيةالمصرية للقراءة والمعرفة، ع ١٣٤، ديسمبر، ص ص ٥٩–٨٤.

علياء عمر كامل إبراهيم (٢٠١٠)، التعددية في التعليم بالحلقة الأولي من التعليم الأساسي وأثرها علي تكافؤ الفرص التعليمية في مصر في الفترة من ١٩٨٥–٢٠٠٥، المؤسسة العربية للاستشارات العلمية وتنمية الموارد البشرية، س١١، ع٣٢، أكتوبر، ٣٤١–٣٥١.

فيصل الراوى رفاعى طايع وآخرون(٢٠٢١)، آليات معاصرة لدعم مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية فى مصر، مجلة سوهاج لشباب الباحثين، جامعة سوهاج، كلية التربية، ع ١، مارس، ص ص ٢٩٧-٣٠٦.

كامل حامد مغيث (٢٠١٦)، تكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية فى التعليم، مجلة الديمقراطية، مؤسسة الأهرام، مج ١٦، ع ٦١، يناير، ص ص ١٥٣-١٥٧.

كوثر عطية محمد (٢٠١٧)، المفاهيم المرتبطة بتكافؤ الفرص التعليمية، مجلة الخدمة الاجتماعية، الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين، ع ٥٨، ج ٩، يونيو، ص ص ٢٥٦-٢٧٨.

مشيرة محمد حسن العشرى (٢٠١٦)، الفساد فى اقتصاديات التعليم الخاص قبل الجامعى: دراسة ميدانية على مؤسسات التعليم الخاص مدينة طنطا، المجلة العلمية بكلية الآداب، جامعة طنطا، كلية الآداب، ع ٢٩، ج ٢، يناير، ص ص ٩٧٧-١٠٤٠.

مملكة البحرين، وزارة التربية والتعليم (٢٠٢١)، واقع تكافؤ الفرص فى وزارة التربية والتعليم مملكة البحرين، إدارة المناهج، قسم بحوث المناهج والكتب والمواد التطبيقية، ديسمبر، ص ص ١-٦١.

منى البرادعى (٢٠١٢)، التعليم العالي في مصر: هل تؤدي المجانية إلى تكافؤ الفرص؟، تحرير: أسماء البدوي، مجلس السكان الدولى، القاهرة.

مها محمد عبد القادر(٢٠١٠).رؤى مستقبلية لمواجهة الفجوات المتوقعة فى التعليم المصري (التحديات-التجارب-الفجوات-سيناريوهات-المواجهة)، الإسكندرية، دار التعليم الجامعي.

نادية جمال الدين (٢٠١٦)، التعليم المصرى وتحولات القرن الحادى والعشرين، القاهرة، شركة الواصن للنشر والتوزيع.

النور عبد الرحمن محمد خير (٢٠١٦)، ديمقراطية التعليم وتكافؤ فرصه بين أبناء المجتمعات، مجلة جامعة بحرى للآداب والعلوم الإنسانية، جامعة بحرى، مج ٥، ع ١٠، ديسمبر، ص ص ١-٣٠.

الهلالىالشربينىالهلالى (٢٠١٨)، البرامج التنفيذية لإصلاح التعليم قبل الجامعى فى مصر الفترة من سبتمبر ٢٠١٥ حتى فبراير ٢٠١٧: البرنامج الثامن: تطوير التعليم الخاص والدولى، مجلة بحوث التربية النوعية، جامعة المنصورة، كلية التربية النوعية، ع ٥٢، أكتوبر، ص ص ٢٢٩-٢٥٨.

وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى (٢٠١٤)، رؤية مصر ٢٠٣٠.

وزارة التربية والتعليم (٢٠٠٦)، الخطة الاستراتيجية لتطوير التعليم قبل الجامعى ٢٠٠٧/٢٠١٢.
وزارة التربية والتعليم (٢٠١٢)، القرار الوزاري رقم (٣٥٤) لسنة ٢٠١٢ بتاريخ ٢٠١٢/٩/١٢ بشأن أنشاء وحدة تكافؤ الفرص المواد من ١–٥.
وزارة التربية والتعليم (٢٠١٧)، الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي ٢٠١٤– ٢٠٣٠ التعليم المشروع القومي لمصر ٢٠١٧.
ولاء محمد رضا حافظ أبو حسين (٢٠١٩)، العائد التربوى من التعليم الحكومى والخاص كمردود لتكلفة الطالب فى التعليم قبل الجامعى فى مصر، مجلة كلية التربية، جامعة بورسعيد، كلية التربية، ع ٢٥، يناير، ص ص ٦٣–١٠٠.
اليونسكو، (٢٠٢٠)، إطار المؤشرات العالمية لأهداف وغايات خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. أعمال اللجنة الإحصائية المتعلقة المستدامة لعام ٢٠٣٠، A/RES/71/313، ص ص ١–٢٨. متاح علي:
https://unstats.un.org/sdgs/indicators/Global%20Indicator%20Framework_A.RES.71.313%20Annex.Arabic.pdf
United Nation (2015): Universal Declaration of Human Rights (UDHR). United Nations.
UNESCO. (2022). Lifelong Learning Opportunities for all. UNESCO Institute for Lifelong Learning. https://uil.unesco.org/lifelonglearning/lifelong-learning-opportunities-all-medium-termstrategy-2022-2029.
Stosich, E. (2012). Equity and Quality in Education: Supporting Disadvantaged Students and Schools. OECD Publishing. http://dx.doi.org/10.1787/9789264130852-en
GökhanCantürk ,Turkan Aksu (2015). "EqualityofEducational Opportunity: The Role of Using Technology in Education, International Journal ofAcademic Research in Progressive Education and Development.
Jennifer M. Hein: "Litigation in Search of Educational Opportunity" (2017). An analysis of Abbeville County SchoolDistrict et al, V. The State of South Carolina et al,Western Kentucky University.
Manos Antoninis(2018). " Meeting our Commitments toGender Equality in ducation", Global EducationMonitoring Report.

OKADA ,Akito(2017). Education reform and equal opportunity in Japan , Journal of International and Comparative Education (JICE).

Carmen B.Moreno(2016). Employability and Disability: New challenges towards Equal opportunities. Social and Behavioral science ,Vol 41 , March , Pp 141-158.

Mara WestlingAllocli(2007). Equal Opportunities in Educational system: the case of swedem. The Labour Market of Europaen Higher Education ,Vol 42 , NO 1, Pp 133-146.

Rebort, B. and Others (2015). Hard Lessons, Public School andPrivatization, New York: The Twentieth Century Fund Press.

Yalçin, Mücella S. (2023). Evaluation of Polices to Provide Educational Equality of Opportunity in Turkiye. Research Square. June. https://doi.org/10.21203/rs.3rs-3031018/v1/31/10/2024.

Zalta, E., Nodelman, U., Allen, C.& Anderson, L. (2017, May31) , Equality of Educational Opportunity. Stanford Encyclopedia ofPhilosophy, Stanford University.